

عن العمى الانتقائي للصهيونية!

صفحة (٥) من ٦

محللون عسكريون يحذرون من مغبة انجرار إسرائيل للحرب في سورية!

صفحة (٧) من ٧

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٥/٥/٥م الموافق ١٦ رجب ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٧ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ليبرمان يستقيل من وزارة الخارجية و يعلن عدم انضمامه لحكومة نتنياهو الجديدة

بعد انضمامنا إلى الائتلاف. وسنخدم الشعب من المعارضة».

وأضاف ليبرمان أن لدى الحكومة التي ستتشكل "لا توجد أي نية لاجتثاث حكم حماس. وقد تحدثت في الماضي كثيرا عن اجتثاث حكم حماس. وواضح أنه في أفضل الأحوال كانوا سيوافقون على إدخال فقرة إلى الاتفاقيات. لكن بالنسبة لتطبيقها واضح أن هذا الائتلاف ليس لديه أي نية للتسبب بانهيار حكم حماس. كما أنه لا توجد لديها أي نية لاستئناف البناء في الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية في شرقي القدس. ولا أقتراح البناء في جميع المستوطنات ولا في جبل المكبر. ولا أفهم حتى اليوم لماذا لا (مستوطنات) راموت وغيلو وأريئيل. لا يوجد أي سبب. وحتى من الناحية القانونية، ومن ناحية الالتزامات الدولية، لدينا المصادقات على البناء في الأحياء اليهودية".

وتابع ليبرمان أن "مركبات الائتلاف التزمت بأنه في حال توسيعه لأكثر من سبعين عضو كنيسيت، فإنه ستجري تغييرات في توزيع المسؤوليات والمناصب، والقصد واضح. لا يعترضون ضم القائمة العربية المشتركة ولا حزب ميرتس وإنما ينوون ضم حزب العمل، وواضح أنه مع تغيير توزيع المناصب، فإن النية هي استبدال يسرائيل بيتينو بحزب العمل".

وهاجم ليبرمان نتيناهو بسبب تعبيره عن أسفه على فتواته العنصرية في يوم انتخابات الكنيست، وأنه جمد أموال الضرائب الفلسطينية قبل الانتخابات وحرزها بعدها. وادعى أنه "قتل لرئيس الحكومة لا تجمد إن لم تكن قادرا على الصمود بذلك".

وعقب قيادي في حزب الليكود على إعلان ليبرمان بالقول إنه "بإمكاننا الانطلاق بدعم من ٦١ عضو كنيست فقط. وهذا ليس أمرا مثاليا لكنه ليس نهاية العالم".

من جهة ثانية، رفض رئيس قائمة "المعسكر الصهيوني" إسحق هرتسوغ، خلال اجتماع كتلة القائمة في الكنيست، طلب عضو الكنيست عمير بيرتس بالتصويت على تعهد بعدم الانضمام إلى حكومة نتيناهو. وطلب هرتسوغ من أعضاء الكتلة أن يمنحوه ثقتهم في هذه المسألة، وأعلن أن "المعسكر الصهيوني" سيرأس معارضة "قوية ومقاتلة" في الكنيست ونفى شائعات حول نيته الانضمام إلى الحكومة.

«المنتهد»: أعلن رئيس حزب «يسرائيل بيتينو»، أفيغدور ليبرمان، أمس الاثنين، أن حزبه لن ينضم إلى الحكومة التي يسعى بنيامين نتيناهو إلى تشكيلها في هذه الأثناء، وأنه يستقيل من منصبه كوزير للخارجية. وقال ليبرمان خلال اجتماع كتلة حزبه في الكنيست إنه تردد كثيرا قبل إعلان قراره، وأن «معضلتنا كانت حول المبادئ وليس الكراسي، ولم تكن لدينا أية مشكلة مع المناصب الوزارية، وحصلنا خلال المفاوضات الائتلافية على وزارة الخارجية بحجم كامل وعلى وزارة استيعاب الهجرة. ورغم ذلك، توصلنا إلى استنتاج واضح ولا ليس فيه بأنه ليس صائبا من ناحيتنا أن ننضم إلى الائتلاف الحالي».

وكان حزب «يسرائيل بيتينو» أحد أحزاب اليمين المرشحة للانضمام إلى ائتلاف نتيناهو، ومن دون هذا الحزب سيستند الائتلاف على ٦١ عضو كنيست من أصل ١٢٠ عضوا. ووقع نتيناهو اتفاقيتين ائتلافيتين، يوم الأربعاء الماضي، مع حزب «كولانو»، برئاسة موشيه كلون وكتلة الحريدديم «يهדות هتورا»، ويتوقع أن يوقع نتيناهو على اتفاقيتين أخريين مع حزب شاس برئاسة أرييه درعي وحزب «البيت اليهودي» برئاسة الأريبع، حيث سستنتهي مهلة تشكيل الحكومة (اقرأ تقريرنا مفصلا في ص ٣).

وأوضح ليبرمان قراره بأن «كل ما رأيناه في الاتفاقيات الائتلافية، وما لم نره أيضا، جعلني أسا على الأقل أستنتج أن ما سيتشكل ليس حكومة قومية، ولا معسكر قومي، وإنما حكومة هي عبارة تعويض للانتهازيين»، وأشار ليبرمان إلى أن «قانون القومية»، الذي يخضع القوانين الديمقراطية للشريعة اليهودية، «مركز الائتلاف السابق من الداخل، وفجأة أصبح هذا القانون في الكنيست العشرين غير مهم، ولم يظهر وليس موجودا»، ويشار في هذا السياق إلى أن كلون يعارض مشروع القانون هذا، كما نص الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود وكولانو، يعنى الأخير من تأييده ويمنح نوابه حرية التصويت. واعتبر ليبرمان أن حكومة نتيناهو الجديدة «لا تعكس مواقف المعسكر القومي، وبالتأكيد لا تعكس روحنا، ولذلك قررت الاستقالة من منصب وزير الخارجية. وفي نهاية اجتماع الكتلة سادقم استقالتي، إلى جانب بيان واضح



انفجار الأثيوبيين في تل أبيب أمس.

الأخيرة هو بالتأكيد عنف الشرطة، لكن الاحتجاج أوسع من ذلك ويكشف فقدان الأمل بالتغيير، بصورة أساسية لدى الشباب الذين ولدوا في إسرائيل وتعلموا فيها ويشعرون بمدى عدم استعداد المجتمع لتقبلهم هنا». وأضافت الصحيفة أنه «في الماضي رفضت الشرطة الادعاءات بأنها تتصرف بطريقة مختلفة مع الذين هم من أصول أثيوبية... لكن مسؤولين كبار في وزارة الأمن الداخلي اعترفوا بوجود نظرة إلى الشرطة بوصفها عدوا»، وشعور باستخدام مفرط للقوة إزاء الأثيوبيين. ومن المقلق أن هذا الاعتراف لم ينتقل إلى المراتب المختلفة في الشرطة".

كبيرة في المكان. ومددت محكمة الصلح أمس اعتقال قسم من المعتقلين من مظاهرة الأثيوبيين في تل أبيب، وكانت الشرطة قد اعتقلت ٤٦ متظاهرا، فيما جلبت إلى المحكمة ١٩ منهم. ونسبت الشرطة للمعتقلين شبهات تتعلق بتنفيذ أعمال شغب والاعتداء على أفراد شرطة، وطلب مئذو الشرطة من المحكمة تمديد اعتقالهم بخمسة أيام. وأنشأت صحيفة «هآرتس» افتتاحية عددها أمس حول مظاهرات الأثيوبيين، وجاء فيها أن «أساس الاحتجاج لا ما يبرره، إذ ليس على أي فئة اجتماعية أن تتحمل موقفا تمييزيا حيالها من جانب سلطات الدولة. إن سبب تظاهرات الأيام

واعتبر نتيناهو أن «الشرطة تعنتي بهذا الأمر وسنضطر إلى تغيير الأمور» في إيهاف إلى تغيير التعامل مع الطائفة الأثيوبية. «لكني استمعت إليك، لقد قلت إنك لا تريد السماع عن العنف. هذا أمر مهم، وهذه مقولة قيادية، وربما تخرج أمورا جيدة من الحادث القاسي الذي تعرضت له، وفي غضون ذلك، تعهد نشطاء أثيوبيون بمواصلة الاحتجاجات وتنظيم المظاهرات. ودعا النشطاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلى تنظيم مظاهرة عند مجمع مباني الحكومة الإسرائيلية في القدس، ظهر أمس، لكن لم يحضر إلى المكان سوى ثلاثة متظاهرين، فيما كانت الشرطة قد تاهبت وحشدت قوات

مقابلة خاصة مع المحاضر في جامعة تل أبيب والكلية الأكاديمية تل أبيب - يافا

الدكتور ساغي إلباز لـ «المنتهد»: احتجاجات اليهود الأثيوبيين سببها أن الدولة لم تحتو الآخر والمختلف وميزت ضدهما!

ومن دون التطرق الآن إلى موضوع الحدود، ونشده، خصوصا في العشرين عاما الأخيرة، كنا سنرى تغييرا في سلم الأولويات في أعقاب هذه الاحتجاجات. واعترف أنه تصعب الإجابة على هذا السؤال في المرحلة الحالية، رغم وجود توقع عام بأن يحدث أمر كهذا». (*). الانطباع هو أن الشروع في إسرائيل تتسع، وهناك الشرح بين العرب واليهود، وهناك احتجاجات الأثيوبيين وهناك أيضا «الرواية الشرقية الجديدة» لليهود الشرقيين، الذين يطالبون أيضا بإعادة كتابة تاريخ الدولة، ما رأيك؟ إلباز: «واضح تماما أن المجتمع في إسرائيل، لكونه مجتمع متنوعا ومتعدد الثقافات، توجد فيه اختلافات بين السكان. وأنت ذكرت عددا من الشروح البارزة جدا في المجتمع الإسرائيلي. واعتقد أن التنوع في المجتمع الإسرائيلي، وكونه مبنيا من مجموعات مختلفة ومتناقضة، وعلى خلفية تاريخ الشعب اليهودي، فإن التوقع هو أن تبدي مجموعة تسامحا سياسيا ودينيا تجاه الأخرى. وما يحدث هو عكس ذلك، وبشكل متطرف، واعتقد أنه في المعركة الانتخابية الأخيرة اتسع الشرح الديني، وهناك بالطبع الشرح العربي - اليهودي، وهو ينظري الشرح الأهم، الذي ينتج موجة كراهية وبات من الصعب أن يتم احتواؤه».

(*). دعوت إلى ما أسميته «نيو صهيونية» في مقال نشرته في نهاية الأسبوع الماضي، ما هو المقصود؟ إلباز: «لقد كتبت هذا المقال على خلفية كوني إنسانا وليس كباحث. وهدف هو محاولة التفكير في كيف يمكن أن ننجح بالجنس بين أفراد ومجموعات ذات خلفية دينية وثقافية واقتصادية واجتماعية مختلفة جدا، وكيف يمكن أن ننجح بالعيش بتفاهم واحترام متبادل تجاه الآخر. وفيما يتعلق بما أسميه «نيو صهيونية»، فإن الصهيونية هي الأساس الأخلاقي لقيام دولة إسرائيل كدولة يهودية. وأنا أعرف الصهيونية بجملة واحدة، وهي إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في إسرائيل،

ومن دون التطرق الآن إلى موضوع الحدود، ونشده، خصوصا في العشرين عاما الأخيرة، كنا سنرى تغييرا في سلم الأولويات في أعقاب هذه الاحتجاجات. واعترف أنه تصعب الإجابة على هذا السؤال في المرحلة الحالية، رغم وجود توقع عام بأن يحدث أمر كهذا». (*). الانطباع هو أن الشروع في إسرائيل تتسع، وهناك الشرح بين العرب واليهود، وهناك احتجاجات الأثيوبيين وهناك أيضا «الرواية الشرقية الجديدة» لليهود الشرقيين، الذين يطالبون أيضا بإعادة كتابة تاريخ الدولة، ما رأيك؟ إلباز: «واضح تماما أن المجتمع في إسرائيل، لكونه مجتمع متنوعا ومتعدد الثقافات، توجد فيه اختلافات بين السكان. وأنت ذكرت عددا من الشروح البارزة جدا في المجتمع الإسرائيلي. واعتقد أن التنوع في المجتمع الإسرائيلي، وكونه مبنيا من مجموعات مختلفة ومتناقضة، وعلى خلفية تاريخ الشعب اليهودي، فإن التوقع هو أن تبدي مجموعة تسامحا سياسيا ودينيا تجاه الأخرى. وما يحدث هو عكس ذلك، وبشكل متطرف، واعتقد أنه في المعركة الانتخابية الأخيرة اتسع الشرح الديني، وهناك بالطبع الشرح العربي - اليهودي، وهو ينظري الشرح الأهم، الذي ينتج موجة كراهية وبات من الصعب أن يتم احتواؤه».

إلباز: «لقد كتبت هذا المقال على خلفية كوني إنسانا وليس كباحث. وهدف هو محاولة التفكير في كيف يمكن أن ننجح بالجنس بين أفراد ومجموعات ذات خلفية دينية وثقافية واقتصادية واجتماعية مختلفة جدا، وكيف يمكن أن ننجح بالعيش بتفاهم واحترام متبادل تجاه الآخر. وفيما يتعلق بما أسميه «نيو صهيونية»، فإن الصهيونية هي الأساس الأخلاقي لقيام دولة إسرائيل كدولة يهودية. وأنا أعرف الصهيونية بجملة واحدة، وهي إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في إسرائيل،

كتب بلال ظاهر:

عصفت المظاهرات التي نظمها اليهود الأثيوبيون في القدس وتل أبيب، يومي الخميس والأحد الماضيين، بإسرائيل من حيث قوتها وحجم الغضب الذي نفثه المتظاهرون، وعبر عن معاناة هذه الطائفة وشعورها بالظلم وبالتعامل العنصري معها. وتتسود التوقعات في هذه الأثناء بأن احتجاجات الأثيوبيين ستستمر في الفترة القريبة المقبلة، وعكست احتجاجات الأثيوبيين اتساع الشروع في إسرائيل من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولعل الشرح الأكبر هو اليهودي - العربي.

حول هذا الموضوع أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحاضر في كلية التربية في جامعة تل أبيب وقسم الحكم والمجتمع في الكلية الأكاديمية تل أبيب - يافا، الدكتور ساغي إلباز.

(*). «المشهد الإسرائيلي» كيف تنظر إلى المظاهرات الاحتجاجية للأثيوبيين؟

إلباز: «لقد تم التعبير عن احتجاجات الأثيوبيين بشكل ملموس، وربما بصورة عنيفة بعض الشيء، يوم الأحد، لكن هذه الاحتجاجات هي نتيجة أعراض موجودة منذ فترة طويلة، وبسبب عدم احتواء الدولة والمجتمع للأخر والمختلف، والتمييز ضدتهما في كافة المستويات، السياسية والاجتماعية والثقافية، والمظاهرات الأخيرة هي رد فعل، ربما متأخر، لقمع مستمر منذ ثلاثة عقود».

(*). هل تعتقد أن هذه الاحتجاجات ستؤدي إلى تغيير التعامل مع الأثيوبيين؟

إلباز: «على المستوى الشخصي أمل أن يحدث هذا الأمر، ولكن بنظرة أوسع، فإنه واضح تماما أن احتجاجا واحدا، حتى لو كان فظلا، لن يكون بإمكانه تغيير الوضع من أساسه، وإنما بإمكانه تقويض أفكار ومصطلحات وربما سياسة، لكن لا شك في أنه سيحدث تغييرا، رغم أنه يصعب معرفة طبيعة التغيير كذا، وحتى لو تقرر تغيير سياسة فإن نتائج ذلك ستظهر بعد

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

بمناسبة صدور عدد ٥٧ من مجلة

”قضايا إسرائيلية“

التي تتناول اليمين الجديد في إسرائيل وتحولاته

يدعوكم لحضور ندوة مفتوحة يشارك فيها:

د. رائف زريق - محرر مجلة ”قضايا إسرائيلية“

ويتحدث عن

اليمين الاسرائيلي الجديد-

قراءة في الأيديولوجيا والسياسة

المحامية سوسن زهر- مديرة وحدة الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مركز عدالة

وتتحدث عن

« هيمنة خطاب اليمين على محكمة العدل العليا »

تدير الندوة

د. هندية غانم- مديرة المركز

وذلك يوم غد الأربعاء ٢٠١٥/٥/٦، في تمام الساعة الرابعة عصرا

في مقر مركز ”مدار“ رام الله - الماصيون- بجانب وزارة

التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

من نشاطات مركز «مدار»



العدد ٥٧ من فصليّة «قضايا إسرائيلية»:

محور خاص عن «اليمين الجديد» أو «الصهيونيّة الجديدة» في إسرائيل

رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار» العدد رقم ٥٧ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية»، يضم محورًا خاصًا عن «اليمين الجديد» أو «الصهيونية الجديدة» في إسرائيل.

وساهم في مقالات المحور كل من تومر برسنيكو (الصهيونية كقومية متطرفة – النيوليبرالية والمركزانية العرقية) ودانيئيل روزنبرغ (لاستراتيجية «الثقافية» لليمين الإسرائيلي الجديد) وعوفري إيلائي (دولة الليكود: عن صورة الثقافة السياسية في إسرائيل المعاصرة) وأفي شيلون (الهوية الإسرائيلية – اليهودية المتجددة: عن الدين، الليكود، التصحيحية، المسيانية وفتالي بينيت).

وبالإضافة إلى هذه المساهمات يضم المحور مقابلة مع مؤلفة كتاب «بلاد، تحالف» للصحافية عوفراه يشوعوا لايت حول لماذا لا يملك اليهود دولة يهودية علمانية؟ أجراها الطيب غنאים.

وفي تقديم مقالات المحور كتب مدير تحرير المجلة رائف زريق: بدت إسرائيل العام ١٩٤٨ دولة علمانية ذات ميول اشتراكية، أما إسرائيل العام ٢٠١٥ فتبدو دولة ومجتمعًا يخضعان لخطاب ديني أصولي من ناحية، وسياسة نيو- ليبرالية رأسمالية متوحشة من ناحية أخرى. ويرصد هذا العدد مسارات التحوّل بين هذه الأقطاب مركزًا على ما بات يُعرف بـ«اليمين الجديد» أو «الصهيونية الجديدة» في إسرائيل.

الصحافي والكاديمي تومر برسنيكو يعالج في مقاله ظاهرة «البيت اليهودي» ونجوميّة فتالي بينيت، ويحاول سبر غور هذه الظاهرة على خلفية التحوّلات الفكرية والأيديولوجية داخل الصهيونية. ويدعي برسنيكو أنّ الصهيونيّة العلمانية اليسارية فقدت بريقها وهيمتها حقيقية، وأنها في أزمة، لكن هناك أزمة حقيقية أخرى تعبر المعسكر القومي الديني أيضًا. وتنبع أسباب أزمة المعسكر القومي الديني من امرين أساسيين: السياسة النيو- ليبرالية الاقتصادية التي رفعت منسوب الذاتية والفردانية من جهة؛ ومن جهة أخرى الانسحابات المتكررة من مناطق مختلفة كانت تحت سيطرة الدولة الإسرائيلية؛ غزّة، أجزاء من الضفة، وحتى الانسحاب من جنوب لبنان وسيناء. إزاء هذا الوضع تبنى بينيت نوعًا من الفكر الديني الذي يتماشى مع روح العصر، فكر ديني قومي غير متزمت دينيًا. يظهر فيه الدين كوعن من الرياضة الزوجية مزوجة بفكر قومي إثنّي، يتماشى تمامًا مع روح العصر التكنولوجية والرأسمالية.

أما دانيئيل روزنبرغ فيركّز في مقالته على التحوّلات الثقافية الفكرية لدى اليمين، ينطلق روزنبرغ – كما برسنيكو – من فرضية أنّ اليمين الأيديولوجي يعبر هو الآخر أزمة على أثر سلسلة الانسحابات التي قامت بها حكومات إسرائيل. يشخص روزنبرغ تحوّلًا في سياسات وتوجهات اليمين الصهيوني الجديد. ما يقف في مركز هذا التحوّل هو العزوف عن الانشغال المستمزم بقضايا السياسة والأمن والتحوّل إلى موضوعات تخصّ الأدب، والثقافة، والفنّ، وكلها أمور تسعى إلى صقل شخصية اليهودي الصهيوني الإسرائيلي. يتتبع روزنبرغ الحركات الثقافية غير الحزبية في هذا اليمين، انتهاء بحركة «إم ترسو» التي حاولت أن تسوّق نفسها كحركة وسطية تقع في لبّ الإجماع الصهيوني، وتعز عن جوهره. أما عوفري إيلائي فيقدّم لنا قراءةً مثيرة حول التحوّل من «حكم «مباي»» وبين غوريون في العقود الثلاثة الأولى من القرن الماضي، إلى حكم الليكود، في العقود الثلاثة التي تلت؛ ويحاول أن يرصد التحوّلات العميقة بشكلٍ شيرًا إلى نقاط الالتقاء والاختلاف، والاستمرارية والتجدّد. ويشير إيلائي إلى أنّه في واقع الأمر وإن كان الليكود اليوم يحصل على ما يقارب عشرين مقعدًا في الكنيست لا غير إلا أنّ هناك مجموعة كاملة من الأحزاب تدور في فلك الليكود، ومؤسسيها هم أعضاء سابقين في الليكود (أمثال ليجرمان من «إسرائيل بيتنا»، وكحلون من «كلنا» وتسيغيني ليفني من «هنتوعا» و«كديما» سابقًا).

ويتناول آفي شيلون في مقاله الفوارق بين ليكود الأمس وليكود اليوم. يشير شيلون إلى حقيقة أنّ زعماء وقادة الليكود الذين أتوا بعد بيغن- أيّ شامير، وشارون، ونتنياهو وأولمرت- لم تكن لهم صلة حقيقية مع الدين، ونمط حياتهم هو علماني بالأساس. هذا الأمر خلق فراغًا في هذا المجال تمّ استغلاله من قبل «البيت اليهودي» و«فتالي بينيت، الذي استطاع أن يقدم توليفةً جديدة بين الدين والقومية والنيو- ليبرالية في إسرائيل.

ويحوي العدد ثلاثة مقالات: الأول بعنوان «الدمار القابل للفحص»- علم الآثار الإسرائيلي والفري الفلسطيني المهجرة بقلم عالمي الآثار غدعون سوليماني وراز كالتز، والثاني بعنوان «اليهود العرب في فلسطين» بقلم الأستاذ الجامعي مناحيم كلاين، والثالث حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بعنوان «انتخابات الكنيست ٢٠١٥: تغيرات نبوية واصطفافات اجتماعية- سياسية» بقلم الأستاذ الجامعي ههند مصطفي.

في العدد مقابلة خاصة أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر مع أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة بنر السبع البروفسور يورام ميتال يؤكد فيها أن وجهة إسرائيل نحو مزيد من التطرف والتمسك بمطلب الاعتراف بها كدولة يهودية ما ينيي بان المجتمع الإسرائيلي قرّر أن تكون دولة إسرائيل مجرد غيتو لا أكثر.

وفي زاوية «من الأرشيف» يضم العدد نسخة من بروتوكول الحديث الذي دار بين وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه ديان والفيلسوف الفرنسي هيربرت ماركوزا العام ١٩٧١.

وفي باب قراءات يقدم فريد غانم عرضًا نقديًا لكتاب إسرائيلي جديد بعنوان «الدين والأذلة في إسرائيل»، من تأليف البروفسور في الفلسفة داني سطيحمان من جامعة حيفا، والبروفسور في القانون جددون سيرين من جامعة بار- إيلان. وتقدّم حليمة أبو هنية قراءة في كتاب «نزع السدر عن الشرق» للأستاذ الجامعي الإسرائيلي غيل إيال والذي صدر بترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار» العام ٢٠٠٩.



الشرطة الإسرائيلية: اعتداءات جسدية عنيفة، دون أي رادع.

«وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة» («ماخش») تغلق الجزء الأكبر من ملفات شكاوى المواطنين بشأن عنف رجال الشرطة دون فحص أو تحقيق

نهج يخفق في ردع رجال الشرطة عن ممارسة العنف والاعتداء على المواطنين!

***في المقابل، تواصل الشرطة (رغم سحب الصلاحية منها قانونيا!) و«النيابة العامة» نهج الـ «ضربة وقائية استباقية» - تقديم لوائح اتهام**

جنايئة ضد المواطنين بتهمتي «الاعتداء على رجال الشرطة» و«عرقلة عمل الشرطة». فتنصدي له بعض المحاكم بالنقد والشطب!*

كتب سن. سلامة:

المظاهرات الصحابة التي ينظمها اليهود المهاجرون من أثيوبيا في إسرائيل منذ أيام، على خلفية الاعتداء الجسدي العنيف الذي تعرض له جندي يهودي من أصل أثيوبي من جانب أحد رجال الشرطة، عند مدخل منزله في مدينة حولون في أواخر شهر نيسان الأخير، واحتجاجا على ما يصفه هؤلاء بـ«العنف المتواصل وغير الجبر» من جانب أفراد الشرطة الإسرائيلية على العديد من بينهم، ترفع إلى واجهة النقاش العام مسألة الممارسات البوليسية تجاه المواطنين عامة واستمرار هذه الاعتداءات الجسدية العنيفة، دون أي رادع.

وفي الحديث عن «الردع» في هذا السياق تتركز الأضواء، في طبيعة الحال، على النهج الذي تعتمده «وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة» (والمعروفة، اختصارا، باسم «ماخش») في معالجة ظاهرة، بل آفة، العنف البوليسي ضد المواطنين، والذي بلغ ويبلغ في كثير من الحالات درجات مذهلة من الوحشية، جعلت عضو الكنيست إيلان غيلئيل (من حزب «ميرتس») يعلن أن «شرطة إسرائيل تكتسب، رويدا رويدا، مميزات شرطة في أميركا اللاتينية!»

وسوية مع النقد الحاد الذي يوجه إلى الشرطة، أفرادها وقادتها، على خلفية اعتداءاتها العنيفة المتكررة بوتيرة مرتفعة جدا، نسبيا، على المواطنين، تتعرض «ماخش» إلى نقد مماثل، بل أشد وطأة وخطورة، لتفحصها و/ أو عزها عن محاربة هذه الظاهرة ووضع حد لها، أو ردها وتقليصها على الأقل.

وإذا كان العرب الفلسطينيون مواطنو إسرائيل هم الضحية الأولى والأكبر لممارسات الشرطة العنيفة واعتداءاتها الجسدية الخطيرة، حد القتل بدم بار في حالات عديدة، فقد أصبحت هذه (الممارسات والاعتداءات) من نصيب فئات أخرى بأكملها، وليس مجرد أفراد، من المواطنين اليهود الإسرائيليين أيضا هم، بوجه أساس، من يهود «الدرجات الأدنى» - عرقيا واجتماعيا! وما كان بالإمكان اعتباره «حصريا» للمواطنين الفلسطينيين سابقا في مجال إغفاء رجال الشرطة من أية مسؤولية عن اعتداءاتهم، بل جرائمهم، ومراجعة التحقيقات وعدم تقديم أية لائحة اتهام بحق أي من أفراد الشرطة في حالات كثيرة، فقد أصبح يشكل الآن «منهجا» في معالجة العديد جدا من الاعتداءات التي يتعرض لها مواطنون يهود أصلا. وكان نهج «ماخش» هذا في معالجة عنف الشرطة ضد المواطنين العرب قد بلغ ذروته المرعبة بالقرار الذي أصدرته هذه الوحدة، يوم ١٨ أيلول من العام ٢٠٠٥، بإغلاق جميع ملفات التحقيق وعدم تقديم أية لائحة اتهام بحق أي من أفراد الشرطة الذين تورطوا بجريمة قتل ١٣ شابا فلسطينيا من مواطني إسرائيل في «هبة أكتوبر ٢٠٠٠»، فضلا عن اعتداءات جسدية وجرائم قتل عديدة ارتكبها رجال الشرطة، قبل «أكتوبر ٢٠٠٠» وبعده أيضا.

وإذا كانت الذريعة التي استخدمتها «ماخش» في تبرير قرارها هذا قد شملت ادعائين مركزيين (هما: «عدم توفر أدلة كافية» و«عدم القدرة على تحديد هوية رجال الشرطة المعنيين!»)، فقد أضافت إليهما مؤخرا - في حالات كثيرة ومتزايدة من اعتداءات البوليسية على مواطنين - ادعاء ثالثا آخر هو «انعدام المصلحة العامة» (في التحقيق مع رجال الشرطة والمتورطين منهم في الاعتداءات)، ناهيك عن الحالات الكثيرة جدا التي يجري فيها إغلاق مثل هذه الملفات دون أدنى فحص أو تحقيق.

«ماخش».... الخلفية والغاية

«وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة» (ماخش) هي وحدة في النيابة العامة (تابعة لوزارة العدل) وهي، كما يدل اسمها، وحدة خاصة مهمتها التحقيق مع رجال الشرطة الإسرائيلية في شبهات تتعلق بارتكاب مخالفات جنائية، بما فيها استخدام العنف غير الضروري وغير المبرر تجاه مواطنين.

وقبل إنشاء هذه الوحدة، في العام ١٩٩٢، كانت «وحدة التحقيقات الداخلية» في شرطة إسرائيل هي المخولة بمهمة وصلاحية إجراء هذه التحقيقات، ومع تراكم العديد من الانتقادات الواسعة والحادة بأن «الشرطة تحقق مع نفسها»، أجرى «مراقب الدولة» آنذاك، يعقوب ماتس، بحثًا شاملا حول الموضوع أعّد، في ختامه، تقريرا خاصا ضمنه انتقادات عديدة حول الأمر فقرر وزير العدل والشرطة في حينه، دان مريدور وروني ميلو، تشكيل «لجنة توجيهية» أنيطت بها مهمة فحص مسألة «التحقيقات الداخلية في الشرطة». وأوصت هذه اللجنة بإقامة وحدة جديدة في وزارة العدل تكلف بمهمة إجراء هذه التحقيقات وتتولى صلاحيات «وحدة التحقيقات الداخلية» على أن يكون أعضاؤها (محققوها) من رجال الشرطة الذين تتم

«إعارتهم» للوحدة وأن تتولى النيابة العامة إدارتها.

وفي آذار من العام ٢٠٠٥، تقرر استبدال محققي الوحدة من رجال الشرطة بمحققين «مدنيين» لا علاقة لهم بالشرطة وأذرعها المختلفة، وهو ما بدأ في العام ٢٠٠٨ ولا يزال مستمرا، إذ تم حتى الآن - كما تقول وزارة العدل - استبدال ما يعادل ٧٦٪ من طواقم المحققين في الوحدة، جميعهم من «الأكاديميين حاملي اللقب الأكاديمي الأول، على الأقل، والذين تم تأهيلهم في مساقات خاصة».

وتحقق «ماخش»، إجمالا، في الشبهات المتعلقة بارتكاب أفراد الشرطة (بمن فيهم أفراد «حرس الحدود»، أيضا) مخالفات جنائية تزيد عقوبتها - طبقا لقانون العقوبات - عن السجن الفعلي لمدة سنة واحدة. وتتركز هذه المخالفات، أساسا، في مخالفات تتعلق بـ«سلامة المعايير» واستخدام رجال الشرطة القوة والعنف غير المبرر وبصورة غير قانونية تجاه المواطنين.

ويتولى رئاسة هذه الوحدة محام من أعضاء النيابة العامة للدولة لديه صلاحيات توازي صلاحيات «نائب لواء». بما فيها تقديم لوائح اتهام جنائية ضد رجال شرطة أو تقديمهم إلى محاكمات تاديبية، في كل ما يتعلق باستخدام القوة بصورة غير قانونية.

خلافا للأوامر والتعليمات!

هذا النهج المشار إليه أعلاه، بشأن جنوح «ماخش» إلى إغلاق العديد من ملفات الشكاوى ضد رجال الشرطة على خلفية ممارستهم العنف غير القانوني بحق المواطنين، بل عدم إجراء أي فحص أو تحقيق، أصلا، في العديد غيرها، مقابل ملاحقة كثيرين من المواطنين بمحاكمات جنائية بحجة «الاعتداء على أفراد الشرطة»، أو «عرقلة عملهم». هذا النهج يلقي، في الأونة الأخيرة بشكل خاص، موجة من النقد الحاد، ليس من جانب ضحايا هذه الممارسات والاعتداءات، ولا من جانب سياسيين، بل من جانب قضاة في محاكم مختلفة يشيرون إلى عدم معقولية هذا النهج ويؤكدون عدم قانونيته، ثم خطورته. ولهذا، فهو نقد على غاية من الأهمية يفترض أن يدفع «ماخش» والقيمين عليها، في النيابة العامة وفي وزارة العدل، إلى مراجعة نهجهم هذا والمشاركة إلى تغييره.

ويتمثل هذا النقد، في أحد أوجهه، بقيام محاكم إسرائيلية مختلفة، خلال السنوات الأخيرة، بشطب وإلغاء العديد من لوائح الاتهام الجنائية التي تم تقديمها بحق مواطنين بحجة «الاعتداء على أفراد الشرطة» أو «عاقلة عملهم». سوية مع إشارة القضاة في تلك المحاكم، في قراراتهم تلك، إلى «التمييز المرفوض بين المواطن ورجل الشرطة!» وأخر هذه القرارات، أصدرته قاضية محكمة الصلح في مدينة الخضيرة، طال تدمور - زمير، الشهر الماضي، وألقت فيه لائحة اتهام قُدّمت ضد مواطن من بلدة «أور عقيبًا» بتهمة «عرقلة عمل شرطي»، بينما تبين أن الشكوى التي قدمها المواطن ضد رجل الشرطة الذي اعتدى عليه جسديا، قبل ثلاث سنوات، تم شطبها ولم يجر أي فحص لها أو تحقيق فيها، فقد تبين للقاضية أن «ماخش» كانت قد أغلقت ملف شكوى المواطن إياه في اليوم ذاته الذي قدمها فيها، دون أي فحص أو تحقيق مع أي من المعنيين!

وكتبت القاضية تدمور- زمير في قرارها: «التحقيق في حادثة طرحت بشأنها ادعاءات متبادلة باستخدام العنف من غير فحص ادعاءات أحد الطرفين هو تحقيق أحادي الاتجاه، منقوص وأشك في ما إذا كان بالإمكان وصفه بالتحقيق، أصلا. هذا ليس نقصا إجرائيا أو عيبا تقنيا، بل يكمن في طبياته احتمال المش الحقيقي والجدى في إمكانية دفاع المتهم (المواطن) عن نفسه! وردا على زعم «ماخش» بأنه «لم يكن من الممكن إجراء تحقيق مع الشرطي نظرا للمدة الزمنية الطويلة التي مرّت منذ وقوع الحادثة»، تساءلت القاضية: «كيف يحول انقضاء هذه المدة، نفسها، دون فحص شكوى المواطن ضد الشرطي، بينما لا تؤثر قط في التحقيق مع المواطن وتقديم لائحة اتهام جنائية ضده؟» وأضافت: «من الصعب التخلص من الشعور القاسي الذي يعيشه مواطن يتعرض للمحاكمة من جانب سلطة حكومية تبين رواية الشرطي من دون فحص ادعاءاته (المواطن) ضده، إطلاقا، بحيث يكون تقديم لائحة الاتهام في هذه الحالة منافيًا، بصورة جوهرية، لمبادئ الإنصاف والأمانة القضائيين».

والمعروف أن «ماخش» ملزمة بأن تعتمد، في حالات الشكاوى المتبادلة بين مواطنين ورجال شرطة على خلفية استخدام العنف، إجراء يدعى «إجراء إقرار المقاضاة»، وهو أمر صادر عن النائب العام للدولة يلزم الشرطة و«ماخش» بتأجيل أي نظر أو تحقيق في شكوى / ملف ضد المواطن إلى حين الانتهاء من استيضاح الشكوى ضد رجل الشرطة، أولا، وهو إجراء يأخذ في الحسبان ما تمتلكه الشرطة من قوة وصلاحيات واسعة جدا بالمقارنة مع المواطن العادي

والخشية، بالتالي، من إساءة استخدام هذه القوة والصلاحيات.

غير أن «ماخش» تعتمد، في الممارسة، نهجا مخالفا لهذا الأمر وللإجراء الذي يحدده (ويشترطه)، إذ تفضل، كما يؤكد خبراء قانونيون معينون، معالجة الشكاوى المتعلقة بسلوكيات جنائية في داخل سلك الشرطة - وهي السلوكيات التي تثير، في العادة، اهتماما إعلاميا! - بينما تنقل، في الغالب، من معالجة عنف رجال الشرطة في خضم أنشطتها العملياتية. وحيال تزايد الحالات التي تقوم فيها المحاكم بإلغاء وشطب لوائح اتهام ضد مواطنين، على خلفية وبسبب الإخفاقات، النواقص والقصورات في تحقيقات «ماخش»، يبدو أن «تنظيف» رجال الشرطة من الشبهات يتجسد في إجراء تقني يتمثل في إغلاق ملفات التحقيق المتعلقة بما يمارسه هؤلاء من عنف واعدادات جسدية بحق المواطنين، وهو ما يشكل رسالة واضحة وصریحة لرجال الشرطة العنيفين والمعتمدين مفادها أن الأجهزة الرسمية («ماخش»، تحديدا) لن تتردد في تبني رواياتهم، حتى لو كانت كاذبة!

لوائح اتهام «استباقية» ضد المواطنين!

على الرغم من التعديل القانوني الذي أقرّ في العام ٢٠١٠ وقضى بسحب صلاحية إعداد وتقديم لوائح اتهام بحق مواطنين بتهمة «الاعتداء على رجال الشرطة» من أيدي «دائرة الادعاء» التابعة للشرطة ونقلها إلى النيابة العامة، في محاولة لمنع «تعارض المصالح». إلا أن تقريرا نشرته صحيفة «هآرتس» في أوائل آذار الأخير كشف عن أن الشرطة تواصل تقديم مئات لوائح الاتهام هذه سنويا؛ وتبين، من المعطيات التي حصلت عليها «هآرتس» أن الشرطة قدمت، في العام الأخير ٢٠١٤ وحده، ١٤٠٢ لوائح الاتهام كهذه، مقابل ١٦٦ لائحة اتهام قدمتها النيابة العامة، بالتهمة ذاتها. وبينت المعطيات أن ارتفاعا متواصلا قد حصل في عد لوائح الاتهام هذه: من ٨٩ لائحة اتهام في العام ٢٠١١، إلى ٨٩٦ في العام ٢٠١٢، ثم ٩٧٣ لائحة اتهام في العام ٢٠١٣، بينما هبط العدد في العام ٢٠١٤ إلى ١١٦ لائحة اتهام فقط. ويبدو أن الشرطة تعتمد تقديم لوائح الاتهام هذه بوصفها «ضربة استباقية». إذ يعزو بعض المحامين ورجال القانون هذا الارتفاع إلى محاولة رجال الشرطة المتورطين في استخدام العنف ضد المواطنين والاعتداء عليهم إلى «تبرئة» أنفسهم من هذه التهمة الجنائية، مسبقا، من خلال الادعاء بأنهم «اضطروا إلى استخدام العنف ردا على تعرضهم هم للاعتداء والعنف من قبل المواطنين، أولا!»

وأشارت المعطيات، في المقابل، إلى زيادة مستمرة في عدد الشكاوى المقدمة من جانب مواطنين ضد رجال الشرطة على خلفية استخدام العنف غير المبرر وغير القانوني، فيما تواصل «ماخش» نهجها في المسارعة إلى إغلاق ملفات هذه الشكاوى، سواء بذرائع «انعدام المصلحة العامة»، «عدم توفر أدلة كافية» و«عدم القدرة على تحديد هوية رجال الشرطة المعنيين».

أو من دون فحص هذه الشكاوى أو التحقيق فيها، إطلاقا.

وتدل معطيات التقارير السنوية التي تصدرها «ماخش» لتلخيص عملها أن ارتفاعا كبيرا، نسبيا، قد حصل في عدد الشكاوى «المتبادلة» التي قدمت إليها من مواطنين ومن رجال شرطة خلال العام الأخير ٢٠١٤، إذ بلغ مجموعها ٤٥٠٠ شكوى، مقابل نحو ٣٧٥٠ شكوى، في المعدل، خلال كل واحدة من السنوات الثلاث من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣.

وتبين أن أكثر من ٦٥ ٪ من الشكاوى التي قدمها مواطنون ضد رجال الشرطة في العام ٢٠١٤ (نحو الثلثين!) لم تحط بأي فحص أو تحقيق، بينما تمت معالجة الثلث الآخر منها (١٥٠٠ شكوى، سواء بالفحص أو بالتحقيق، ووصلت ٢٠٠ شكوى من هذه إلى مرحلة تقديم رجال الشرطة إلى محاكمات (١١٦ محاكمة جنائية و ١٠٤ محاكمات تاديبية)، ومن بين الشكاوى التي قدمت فيها لوائح اتهام جنائية، انتهت ٢٤ منها إما بتبرئة رجال الشرطة المتهمين، أو بـ«صفقة ادعاء» أو بتأجيل الإجراءات ضد المتهمين، بينما انتهت ٩٢ منها (٧١ ٪ فقط) بإدانة رجال الشرطة المتهمين جنائيا. أما في الأعوام الثلاثة السابقة (٢٠١١- ٢٠١٣)، والتي بلغ مجموع الاعتداء التي تقدم بها مواطنون ضد رجال الشرطة ١١٢٨٢ شكوى تتعلق بالاعتداء واستخدام العنف غير المبرر وغير القانوني، فقد قررت «ماخش» إغلاق ما يزيد عن ٩٣٪ من دونها إجراء أي فحص أو تحقيق ودون اتخاذ أية إجراءات بحق رجال الشرطة المشتبه بهم! أما الشكاوى التي انتهت بتقديم لوائح اتهام جنائية ضد رجال الشرطة فقد بلغ عددها ٣٠٦ شكوى فقط (أي بمعدل ١٠٢ شكوى فقط في السنة الواحدة) تعادل ٢,٧٪ فقط، بينما انتهت ٣٧٣ شكوى أخرى (تعادل ٣,٣٪ فقط) بتقديم رجال الشرطة إلى محاكمات تاديبية.

شهادات جنود إسرائيليين من العدوان على غزة: تدمير بيوت وقتل عشوائى للمدنيين!

«منظمة «لنكسر الصمت»: بعد تحليل هذه الشهادات تتضح صورة مقلقة حول حدوث تغيير هائل في أنماط قتال الجيش الإسرائيلي

وفي إطار هذا التغيير تفقد قيم مثل «طهارة السلاح» و«حياة الإنسان» معناها»

ما الذي جرى له، شاهد مواطننا، وأطلق النار عليه، ولم يصبه جيدا. واستلقى المواطن على الأرض هناك، وكان يتولى من الألم». وقال جندي آخر كان شاهدا على هذه الواقعة، إن أحد الجنود أقرب من المسمن الجريح ونفذ عملية التأكد من القتل، ثم حضرت إلى المكان جرافة "دي" وغطت الجثة بالتراب.

وقال جندي من وحدة مشاة تمركزت في جنوب القطاع في شهادته إنه تم إطلاق النار من طائرة بدون طيار على امرأتين وقتلهما لأنهما كانتا تمسكان هاتفين محمولين، وبحسب مزاعم الجيش فإن هاتين المرأتين اشتبه بهما بالطلوع في القتال لكن الجندي قال في شهادته "انتابني شعور بأن هذا كذب". وأضاف الجندي أن ضابطا أقرب منهما وتأكد أنهما لا تحلمان سلاحا، لكنه وصفهما في تقريره بأنهما "مخربتان".

وقال جندي آخر في شهادته إنه في اليوم الأول للعدوان أطلق جنود النار على فلسطينية وقتلوا رغم أنها لم تشكل أي خطر على القوات. وتحدث أحد الجنود في شهادته عن أن قائد سريته أمر الجنود بإطلاق قذائف باتجاه بيوت الفلسطينيين لتخليد ذكرى مقتل أحد جنود السرية. وأضاف الجندي في شهادته أن "قائد الدبابة قال 'اختر أبعد بيت، لكي تصيبه القذيفة بقوة كبيرة'. وكان هذا نوعا من الانتقام".

ووصف جندي في شهادته مباراة بين الجنود، بعد ثلاثة أسابيع من بدء العدوان، على إطلاق النار باتجاه سيارة تمر في شارع تعبر فيه سيارات وشاحنات وأحيانا سيارات إسعاف. وقال الجندي نفسه إنه كان يدرك أنه يطلق قذائف باتجاه مواطنين، وفسر ذلك بالقول إنه "بعد ثلاثة أسابيع في غزة، وفيما تطلق النار باتجاه أي شيء يتحرك أو لا يتحرك، وبكميات جنونية، فانت لم تعد أنت... الخير والشر يختلطان وتفقد الأخلاق، وقد كان هذا شبيها بلعبة كمبيوتر".

أحد هناك غير ضالع بالقتال'. وأي شيء يتحرك هو مشبوهِ ويجب إطلاق النار عليه".

ووفقا لشهادات عدد من الجنود، فإنهم كانوا يحصلون يوميا على صور لمنطقة معينة في قطاع غزة التقطت من الجو، لكن هذه الصور كانت دائما مختلفة عن اليوم السابق نتيجة للدمار الذي يسببه القصف الإسرائيلي، وبعض الأحياء كانت دمرة بشكل كامل.

وقال ضابط في سلاح المدرعات وشارك في القتال في مدينة غزة إن التعامل مع أي شخص يحمل منظارا أو ينظر باتجاه القوات الإسرائيلية "يتم التعامل معه على أنه مخرب وكأنه يطلق النار عليك. ولذلك يتم إطلاق النار عليه. ولا نطلب إذنا وإيضاحات. وإذا نظر أناس عليك من نافذة بيت، فإنهم، بكلمات جميلة، لن ينظروا إليك بعد الآن".

وقالت منظمة «لنكسر الصمت» إن الشهادات ترسم صورة لمبدأ مركزي رافق الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في القطاع خلال العدوان، وهذا المبدأ يقضي بتعرض القوات إلى الحد الأدنى من الخطر عليهم، حتى لو كان الثمن هو المس بمدنيين فلسطينيين لا علاقة لهم بالقتال. وأدت هذه السياسة الإسرائيلية إلى "مس هائل وغير مسبوق بالسكان والبنية التحتية المدنية في قطاع غزة".

وقال أحد الجنود في شهادته إن تعليمات إطلاق النار التي وجهها الضباط كانت تحمل رسالة مفادها أن "كل شخص يتواجد في منطقة الجيش الإسرائيلي، في منطقة احتلالها الجيش، هو ليس مواطننا. هذه كانت نقطة الانطلاق".

وتحدث جندي في سلاح المشاة، تواجدت وحدته في شمال القطاع، عن إطلاق نار باتجاه مسن فلسطيني أقرب من القوات في ساعات الظهر. وقال الجندي في شهادته إن "الشباب (الجندي) في الموقع العسكري، ولا أدري

البيت. ولذلك يتم الاتصال بهذا البيت وتحذير سكانه بأن هوجوما وشيكا سيحدث وعليهم مغادرة البيت فورا. وبعد ذلك يتم إطلاق صاروخ صغير باتجاه مكان قريب من البيت أو على سطح البيت، ثم يتم إلقاء قنبلة كبيرة تؤدي إلى تدمير البيت بالكامل. لكن قسما من شهادات الجنود أظهر أن الجيش لم يكن يمنح الوقت الكافي لسكان بيوت لمغادرتها قبل قصفها.

وقال ضابط في شهادته "كان هناك بيت مؤلف من ست طبقات في خربة خزاعة، وأذكر أنه كانت هناك معلومات استخبارية ساخنة عن لقاء نشطاء (مقاتلين فلسطينيين). وقائد الخلية تواجد هناك بكل تأكيد، وقرروا أن ينفذوا 'أطرق السطح' وبعد ذلك مباشرة إنزال القنبلة، خلال ٢٦ ثانية إلى دقيقة. ولا تنجح القوات دائما باستيضاح ما إذا تواجد هناك مواطنون، ورغم ذلك يقصفون". وقال جنود آخرون في شهاداتهم إن "المهله ربما تسمح للنشطاء بالهرب، لكن ليس للأخرين وبالتأكيد ليس المسنين".

وكرر جنود في شهاداتهم الحديث عن سياسة إطلاق النار، بحيث أن الهدف هو خلق الانطباع لدى الفلسطينيين بأن أي هجوم ينفذونه يتم الرد عليه بإطلاق نار كثيف وبصورة غير تناسبية، إلى جانب الاهتمام بإصابة أقل عدد ممكن من القوات الإسرائيلية، حتى لو كلف ذلك قتل مدنيين فلسطينيين.

وقال ضابط شارك في القتال في منطقة دير البلح في شهادته، إن "تعليمات إطلاق النار متشابهة جدا. كل من يتواجد في الداخل يشكل تهديدا، والمنطقة يجب أن تكون خالية من البشر. وإذا لم نر أحدا يلوح براية بيضاء، أو يصرخ 'استسلم' فإنه يشكل تهديدا ويوجد إذن بإطلاق النار عليه". وأضاف أنه من أجل أن يعتبر أحد ما مشتبه به "يكفي أن يتواجد في منطقة القتال. والمقولة التي ترددت في الجيش هي أنه 'لا

لتشمل ٢٢ وزيرا.

ويشمل الاتفاق الائتلافي إمكانية تسمح لنتنياهو بتوسيع الائتلاف، وأنه في حال تشكيل ائتلاف يستند إلى أكثر من ٧٠ عضو كنيست، فإن هذا "سيستلزم إجراء تغييرات وملاءمات في هذا الائتفاق وبضمن ذلك توزيع المقائب الوزارية". وأوضحت مصادر في حزب الليكود أن غاية هذا البند ليست ضم "المعسكر الصهيوني" في المستقبل إلى الحكومة، وإنما أن تمنح نتنياهو حيزا من المناورة تجاه الأحزاب، التي تجري مفاوضات للانضمام إلى الائتلاف الآن. أي أحزاب اليمين، في حال عدم توقيع اتفاقيات ائتلافية معها. ويبدو أن المقصود هنا حزب "يسرائيل بيتينو" الذي حصل زعيمه ليبرمان حتى الآن على حقبة الخارجية.

الاتفاق مع «يهדות هتורה»

ترفض كتلة «يهדות هتורה» أن يتولى أحد نوابها منصب وزير في الحكومة الإسرائيلية لأنها لا توافق على جزء من سياسة الحكومة ولا تريد تحمل المسؤولية عن ذلك.

ونص الاتفاق الائتلافي بين الليكود و«يهדות هتורה» على أن يتولى عضو الكنيست يعقوب ليتسمان منصب نائب وزير الصحة، لكن مكانته في الحكومة ستكون كمكاتب وزير. وسيتولى عضو الكنيست موشيه غفني رئاسة لجنة المالية في الكنيست، فيما سيتولى عضو الكنيست مثير بوروش منصب نائب وزير التربية والتعليم. ويشار إلى أن نتنياهو اتفق مع رئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت على تولي الأخير منصب وزير التربية والتعليم.

كذلك نص الاتفاق مع «يهדות هتורה» على أن يتولى عضو كنيست من هذه الكتلة منصب نائب رئيس الكنيست لنصف ولاية، وسيتولى هذا المنصب عضو الكنيست يسرائيل أيجلر. كما سيتولى عضو الكنيست أوري مكليف منصب رئيس لجنة العلوم والفضاء في الكنيست؛ علما أن المدارس والمعاهد الدينية التابعة لهذه الكتلة ترفض تعليم المواضيع العلمية وترتكز على دراسة التوراة والتعليم اليهودية.

ويحتوي الاتفاق الائتلافي مع «يهדות هتורה» على ٨٧ بندا، غالبيتها تنطرق إلى المواضيع الدينية اليهودية. وأبرز هذه البنود هو البند الذي يلغي العقوبات الجنائية على الحريدديم الذين يتهرون من الخدمة العسكرية. وكان حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبلا)، برئاسة يائير لبيد، أمر على شمل هذه العقوبة في التعديل على قانون التجنيد.

ومن أبرز مميزات الاتفاق الائتلافي مع «يهדות هتورا» هو «إعادة العجلة إلى الوراء»، من خلال إلغاء قرارات اتخذتها حكومة نتنياهو السابقة، بتأثير من لبيد. فقد نص الاتفاق على إعادة مخصصات الأولاد إلى المستوى الذي كانت عليه قبل تشكيل الحكومة السابقة. كذلك يلغي الاتفاق قانون التهود، ويلغي الاتفاق أيضا قرار الحكومة السابقة بتعيين أربع نساء في لجنة تعيين قضاة في المحاكم الدينية اليهودية، إلى جانب تشكيل لجنة لوضع تعليمات في شؤون الدفن، وتوسيع علاج الأسنان للأولاد حتى سن ١٤ عاما.

ونص الاتفاق الائتلافي مع «يهדות هتورا» على ضمان حكم ذاتي للمؤسسات التعليمية الحريدية، ووصولها على ميزانيات. ويلغي الاتفاق قرار وزير التربية والتعليم السابق شاي بيرون من حزب «يش عتيد»، بتقليص ميزانيات مؤسسات تعليمية لا تدرس المواضيع الأساسية، وهي العلوم واللغة الانكليزية والرياضيات، ويلغي قرار الحكومة السابقة بتقليص مخصصات طلاب اليبشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية). ويقضي بمضاعفتها.

كما ينص الاتفاق على التزام الحكومة بإصلاح المس بميزانية جهاز التعليم الحريد، نتيجة لقرارات اتخذتها المحكمة العليا بالارزام لتعليم المواضيع الأساسية، وإعادة دفع مخصصات لطلاب اليبشيفوت، خلافا لقرار المحكمة العليا.

التفاهمات مع «البيت اليهودي»

توصل نتنياهو وبينيت إلى تفاهمات، لم تؤد بعد إلى اتفاق ائتلافي، وتقضي بتعيين بينيت ووزير التربية والتعليم، إضافة إلى تعيينه وزيرا لشؤون «الشتات». كما سيتولى مسؤولية حقيبة القدس، رغم أن الصفة الرسمية لهذه الحقيبة ستكون بيددي حزب الليكود، وسيتم تعزيرها من جانب نتنياهو نفسه.

ويشار إلى أن بينيت تولى حقيبة القدس في الحكومة السابقة. لكن تقارير إعلامية تشير إلى أن نتنياهو يدرس إمكانية تعيين رئيس بلدية القدس، نير بركات، في منصب وزير شؤون القدس، ولكن من دون مكتب ومصاريف، من أجل دفع مكانة العاصمة من داخل صفوف الحكومة. لكن على ما يبدو أن

بعد ثمانية شهور من انتهاء الحرب العدوانية على قطاع غزة، نشرت منظمة «لنكسر الصمت» الإسرائيلية، أمس الاثنين، شهادات أدلى بها حوالي سبعين جنديا وضابطا إسرائيليا شاركوا في الحرب، وتحدثوا فيها عن العمليات العسكرية التي نفذها الجيش الإسرائيلي وكشفوا من خلال شهاداتهم عن جرائم ارتكبتها القوات الاسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

وتكشف شهادات الجنود والضباط التعليمات التي تلقوها بشأن إطلاق النار وعمليات التدمير الهائلة خلال الحرب.

وعقبت منظمة «لنكسر الصمت» بالقول إنه "بعد تحليل هذه الشهادات، تتضح صورة مقلقة حول حدوث تغيير هائل في أنماط القتال التي ينفذها الجيش الإسرائيلي، وفي إطار هذا التغيير، فإن قيما مثل 'طهارة السلاح' و'حياة الإنسان' فقدت معناها".

وقال ضابط إسرائيلي في شهادته إنه "يتم إطلاق قذائف مدفعية قبل وصول القوات، ويبلغ السكان، وتلقى المناشير ومن ينجح بالهرب نجا، وعندها يتم إطلاق النار. وأنا أتحدث عن إطلاق نار مكثف للغاية. وسلاح الجو يعرف كيف ينزل (يهزم) بيتا في حين، لكن هذا لا يعني أن جميع البيوت التي بجوارها لا تصاب. وهذه البيوت تصاب المرة تلو الأخرى، وبعد ذلك تسقط".

وأضاف الضابط بنفسه "هل بالإمكان حقا عزل بيت في حي مكثظ بالمباني؟ لا عرفه، ما أعرفه هو أن النتيجة الفعلية هي مساحات مستوية كان يتواجد فيها بيوت، أحياء كاملة تم موهها".

إحدى الممارسات التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي يطلق عليها تسمية "أطرق السطح"، ويتم بموجبها تحديد بيت على أنه هدف لغارة ينفذها سلاح الجو، ولكن يكون هناك تخوف بأنه يتواجد مدنيون في

نتنياهو يناور بين مواقف الأحزاب المرشحة للانضمام إلى حكومته المقبلة حتى اللحظة الأخيرة

«عرض أولي للاتفاقيات الائتلافية والتفاهمات التي تم التوصل إليها حتى الآن تمهيدا لتشكيل حكومة نتنياهو الرابعة» المهلة الثانية والأخيرة لتشكيل هذه الحكومة تنتهي غدًا!



نتنياهو: مناورات اللحظة الأخيرة.

هذه الخطوة لن تخرج إلى حيز التنفيذ لعدة اعتبارات، بينها تعديل قوانين وتقليص عدد الوزراء واحتياجات سياسية أخرى.

وتعثر توقيع اتفاق ائتلافي بين الليكود و"البيت اليهودي" بسبب مطالبة بينيت بالحصول على زيادة لميزانية وزارة التربية والتعليم بمبلغ مليار شيكل، من أجل توظيف مساعدة ثانية لروضات الأطفال.

التفاهمات مع شاس

تنازل رئيس حزب شاس، أرييه درعي، عن تولي حقيبة الداخلية في أعقاب الاتفاق بين الليكود وحزب «كولانو» الذي نص على نقل المسؤولية عن دائرة التخطيط والبناء من هذه الوزارة إلى وزارة المالية، التي سيتولاها كلون. وبدلا من ذلك جرى التفاهم بين نتنياهو ودرعي بأن يتولى الأخير حقيبة الاقتصاد، إضافة إلى حقبة الأديان. وتتمسور الأزمة في المفاوضات حول رفض درعي حصول حزب «البيت اليهودي» على منصب نائب وزير في وزارة الأديان.

ويحاول طاقم المفاوضات لحزب الليكود التوصل إلى تسوية حول حقبة الأديان، والمقترحات المطروحة هي أن يتولى درعي وزارة الأديان وتعيين نائب وزير في هذه الوزارة، واحد من حزبه والأخر من «البيت اليهودي».

معضلات ليبرمان

أشار محللون إسرائيليون إلى أن ليبرمان يواجه معضلات في الانضمام إلى حكومة نتنياهو الجديدة. من جهة، يمنحه نتنياهو صلاحيات واسعة في وزارة الخارجية، ومن جهة ثانية يصعب عليه الموافقة على الاتفاقيات المبرمة مع الحريدديم، ومن جهة ثالثة يعتقد ليبرمان أن أي صدام مع نتنياهو يصعد التحقيقات في شبهات فساد ضده وضد قياديين في حزبه. واعتبرت مجلة الشؤون الحزبية في صحيفة "يديעות أحرونوت"، سيما كدمون، أن "ليبرمان سيفقد الحق في وجود حزبه"، في حال وافق على الاتفاق الائتلافي بين حزب الليكود وكتلة «يهדות هتورا». إذ أن هذا الاتفاق يلغي قرارات اتخذتها الحكومة السابقة بدعم حزب "يسرائيل بيتينو"، بما يؤدي إلى زيادة مخصصات الأولاد، وإعادة الميزانيات لطلاب اليبشيفوت في خارج البلاد، وإلغاء بند العقوبات الجنائية على الشبان الحريدديم المتهربين من

وقع زعيم حزب الليكود ورئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، يوم الأربعاء الماضي، على اتفاقين ائتلافيين مع حزب "كولانو" ("كلنا")، برئاسة موشيه كلون، وكتلة "يهדות هتורה" الحريدية، ويتعين عليه أن يوقع على اتفاقين آخرين على الأقل، مع حزبي "البيت اليهودي" برئاسة نفتالي بينيت، وشاس برئاسة أرييه درعي، ليتمكن من تشكيل حكومة ضيقة جدا تستند إلى ٦١ عضو كنيست، لكن نتنياهو يسعى أيضا إلى ضم حزب "يسرائيل بيتينو"، برئاسة أفيغدور ليبرمان، كي تستند حكومته إلى ٦٧ عضو كنيست.

وبدت المفاوضات الائتلافية مع الأحزاب الثلاثة عالقة، في نهاية الأسبوع الماضي ومطلع الأسبوع الحالي، لكن التوقعات تشير إلى أن نتنياهو، الذي يناور بين مواقف متناقضة للأحزاب، سينجح في تشكيل حكومته الجديدة قبيل حلول نهاية المهلة الثانية والأخيرة لتشكيل الحكومة، غدا الأربعاء، وتماطل الأحزاب الثلاثة في توقيع الاتفاقيات الائتلافية وتضع مطالب في محاولة لتحقيق مكاسب، إذ أن طواقم المفاوضات لحزب الليكود والأحزاب الثلاثة اتفقت على معظم بنود الاتفاقات، وكذلك على توزيع المقائب الوزارية، باستثناء حقبة الأديان.

الاتفاق مع «كولانو»

يبدو أن كلون نجح في الحصول على كل مطالبه، من خلال الاتفاق الائتلافي، وأن يفرض على نتنياهو أن يتبنى جزءا كبيرا من برنامجه الاقتصادي - الاجتماعي، الذي طرحه خلال الحملة الانتخابية.

وسيتولى كلون وزارة المالية، والمسؤولية عن دائرة التخطيط والبناء، التي تم نقلها من وزارة الداخلية إلى وزارة المالية، وبذلك سيتمكن من دفع إصلاحات أعلن عن نيته تنفيذها، وعلى أثر ذلك تسود توقعات بأن ينفذ كلون خطة موحمة ترمي إلى خفض أسعار السكن وغلاء المعيشة، إضافة إلى خفض أسعار في فرع البنوك، كذلك تم الاتفاق على زيادة مليار شيكل بهدف رفع مخصصات الجنود ومنح تسريحهم، كما تم الاتفاق على رفع ضريبة شراء الشقق للاستثمار بنسبة كبيرة.

ونص الاتفاق الائتلافي على أن يتولى رقم اثنين في قائمة «كولانو»، يوإاف غالانت، منصب وزير البناء والإسكان، ومكانة مراقب في الحكومة المصغرة للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت). ويشار إلى أن غالانت يحمل رتبة لواء وكان قائد الجبهة الجنوبية وهو متهم بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة خلال الحرب العدوانية في نهاية العام ٢٠٠٨. وقد تم تعيينه رئيسا لهيئة أركان الجيش، لكن نتنياهو ووزير الدفاع في حينه، إيهود باراك، تراجعا عن التعيين، في العام ٢٠١١.

وحصل حزب «كولانو» على حقيبة وزارية ثالثة، هي حقيبة حماية البيئة، ويبدو أن كلون يريد تعيين مدير عام شركة الاتصالات «بيزك»، أفي غباي، في المنصب وهو ليس عضو كنيست، لكنه أحد الأشخاص المقربين جدا من كلون. وهناك مرشح آخر للمنصب هو عضو الكنيست إيلي الألوف، الذي قد يعين رئيسا لإحدى اللجان الاجتماعية في الكنيست، مثل لجنة الرفاه الاجتماعي من أجل دفع استنتاجات لجنة محاربة الفقر، التي تشكلت في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية في صيف العام ٢٠١١ وكان رئيسها.

ونشر مساء أول من أمس، الأحد، نص الاتفاق الائتلافي بين الليكود وكولانو»، وتبين منه أن أحد وزراء حزب «كولانو» سيكون عضوا في لجنة تعيين القضاة، وهو ما اعتبر إنجازا لمنع المس بالمحكمة العليا الذي يخطط له اليمين، بمن في ذلك أعضاء كنيست من حزبي الليكود و«البيت اليهودي»، وعبر «كولانو»، من خلال نص الاتفاق عن معارضته للمس بالمحكمة العليا، بحيث أنه «واضح ومتفق على أنه لن تسرى على كتلة كولانو الطاعة الائتلافية المرتبطة بهذا الموضوع».

ونص الاتفاق الائتلافي بين الليكود و«كولانو» على منح جميع الأحزاب المشاركة في الائتلاف حق النقض (فيتو) ضد "قانون القومية"، الذي ينص على إخضاع النظام الديمقراطي في إسرائيل "لهويتها اليهودية" من خلال قرارات المحكمة العليا. كذلك يدفع الاتفاق مبادرة نتنياهو لسن قانون يقضي بالارزام الرئيس الإسرائيلي بتكليف رئيس أكبر حزب بتشكيل الحكومة.

والى جانب وزارات المالية والبناء وحماية البيئة، حصل حزب «كولانو» على منصب نائب وزير في وزارة لم يتم تحديدها، وكذلك على رئاسة لجنة العمل والرفاه الاجتماعي ولجنة حقوق الطفل أو لجنة توجهات الجمهور في الكنيست. كما حصل هذا الحزب على منصب نائب رئيس الكنيست بالتناوب مع الليكود. وسيكون للحزب عضوان في اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين. وينص الاتفاق على أن حكومة نتنياهو المقبلة ستشمل ١٨ وزيرا، بينهم نائب وزير الصحة من كتلة «يهדות هتورا»، وفي مرحلة لاحقة ستوسع

قلق في بنك إسرائيل وإقرار ميزانية ٢٠١٥ في نهاية العام

الفائدة البنكية تبقى عند ٠.١٪ حديث عن إقرار الميزانية في تشرين الأول المقبل*



حيث طول المدة الزمنية. وهذا يعني أن الوزارات ستستمر في العمل على أساس ميزانية جزئية، أساسها ميزانية العام الماضي ٢٠١٤، يتم إقرارها لكل شهر على حدة، إلى أن يتم إقرار الموازنة كليا. وحينها يتم إعادة جدولة الميزانيات التي صرفت حتى تاريخه، وملاءمتها مع الميزانية الجديدة.

وقالت مصادر في وزارة المالية لصحف اقتصادية، إن المستوى المهني في الوزارة يعارض بأغلبه العودة إلى نهج الميزانية المزدوجة، فإن كانت حالة اضطرارية للعامين الجاري والمقبل، فهم سيعارضون استمرار النهج للأعوام المقبلة. وتقول التقارير ذاتها إن تنفيذها معني باستمرار نهج الميزانية المزدوجة، كي يبعد الأخطار الائتمانية عن حكومته، إذ أن موسم إقرار الموازنة يزيد منسوب الأزمات الداخلية في الحكومات الإسرائيلية على مر السنين.

كحلون، على تأجيل الإقرار النهائي لميزانية العام الجاري ٢٠١٥، إلى شهر أيلول المقبل في الحكومة، ما يعني إقرارها في الكنيست في شهر تشرين الأول. وهذا سيطلب تعديلا وأسعا في قانون الميزانيات بحيث يسمح للحكومة بهذا التأخير، إذ أن القانون القائم يمنحها مهلة ١٠٠ يوم منذ تشكيل الحكومة لإقرار الميزانية نهائيا في الكنيست.

وهذا التعديل سيكون إضافة إلى تعديل آخر متوقع، يعيد نهج إقرار الموازنة المزدوجة للعامين الجاري والمقبل، والذي جرى تطبيقه في العام ٢٠٠٩، وحتى ميزانية ٢٠١٤. وكان الكنيست قد صوت على إلغاء هذا النهج في العام الماضي، بناء على اتفاق الائتلاف في الحكومة السابقة مع من كان وزيرا للمالية يائير لبيد.

وفي حال صدقت التقارير، فإن هذه حالة تكون الأولى من نوعها، من

أكدت مصادر اقتصادية، وأخرى في بنك إسرائيل المركزي، أن البنك قلق من المرحلة المقبلة بشأن النشاط الاقتصادي من جوانب مختلفة تنعكس على وتيرة النمو، وهذا كان سببا مركزيا في الإبقاء على نسبة الفائدة الأدنى في إسرائيل، ٠.١٪. إلا أن هذا القلق الذي عبرت عنه جهات متعددة، يتناقض مع قرار البنك ذاته برفع توقعات النمو للعامين الجاري والمقبل. ومن جهة أخرى، تحدثت تقارير صحافية اقتصادية عن اتفاق بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير المالية المقبل موشيه كحلون، بتأجيل إقرار الموازنة العامة في الكنيست للعام الجاري ٢٠١٥، إلى شهر تشرين الأول المقبل، وهذه تكون المرة الأولى التي يتأخر فيها إقرار الموازنة بهذه المدة الزمنية. وكان بنك إسرائيل المركزي قد قرر الإبقاء على نسبة الفائدة ٠.١٪ للشهر الثالث على التوالي، مفندا بذلك تقارير خارجية توقعته أن يبادر البنك إلى تخفيض الفائدة وعملياً إزالتها كليا، لتصبح صفرا بالمئة، على ضوء وتيرة التضخم "السلبى". وقال البنك في تقريره الشهري إن وتيرة التضخم ما تزال دون الحد الأدنى المطلوب في السياسة الاقتصادية (١٪). كما أن النشاط الاقتصادي ما زال يشير إلى حالة تباطؤ في وتيرة النمو، إضافة إلى أن مؤسسات مالية دولية حذرت من أن حركة السوق في أوروبا والدول المتطورة، تنذر باحتمال لجم الصادرات، ما يعني بالنسبة لإسرائيل تراجع نسبة ارتفاع الصادرات السنوية.

ويرى خبراء اقتصاد أن هذا التقرير يعني أن البنك المركزي يشعر بقلق من النشاط الاقتصادي، والمستقبل الاقتصادي، إلا أن هذا القلق يظهر الآن، بموازاة التقارير عن اتفاقيات الائتلاف الحكومي المتبلور، واحتياجه لأكثر من ملياري دولار في الميزانية الجديدة رغم أن البنك كان قد بادر في الشهر الماضي إلى تعديل تقديراته للنمو الاقتصادي. وقد رفع البنك توقعاته للنمو الاقتصادي في العام المقبل ٢٠١٦، إلى نسبة ٣.٥٪، بدلا من ٣٪ في تقدير سابق صدر في نهاية العام الماضي. بينما أبى البنك على تقديراته للنمو في العام الجاري ٢٠١٥، بنسبة ٣.٢٪. في حين أن النمو سجل في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٢.٩٪. وحسب تقديرات البنك، فإن ما سيقود إلى ارتفاع النمو، هو ارتفاع حجم الاستثمارات، إضافة إلى ارتفاع ملحوظ في الصادرات. ويستند البنك في توقعاته لارتفاع الصادرات، إلى توقعات منظمة الدول المتطورة OECD، إضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي، بأن الاقتصاد في الدول المتطورة سيشهد في العامين الجاري والمقبل انتعاشا ما يجعل الأسواق قادرة أكثر على الاستيراد.

ومن جهة أخرى، تحدثت تقارير صحافية اقتصادية عن اتفاق أولي بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير المالية القادم، موشيه

موجز اقتصادي

ارتفاع أسعار البيوت بنسبة ٦٤٪ خلال سبع سنوات

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إن أسعار البيوت في إسرائيل سجلت في السنوات السبع الماضية ارتفاعا بنسبة ٦٤٪، في حين سجل جدول غلاء المسكن في الفترة ذاتها ارتفاعا بنسبة تزيد عن ٩٧٪، وقالت نائبة محافظ بنك إسرائيل المركزي نادين تراختنبرغ إن أسعار البيوت ترتفع سنويا بمعدل يقارب ٧٪، وهذا في الوقت الذي يسجل فيه التضخم الماضي ارتفاعا بوتيرة تقل عن ٢.٥٪، وحتى أنه سجل في العام الماضي تراجعا، وهذا التراجع مستمر في الثلث الأول من العام الجاري.

ومن المعطيات التي ظهرت في التقرير ارتفاع إيجار السكن في السنوات السبع الأخيرة بنسبة تزيد عن ٤٦٪، ويشار إلى أن كل هذه النسب هي بالمعدل، لأن هناك تفاوتات كبيرا في ارتفاع الأسعار على مستوى المناطق الجغرافية. فمثلا ارتفعت أسعار البيوت في منطقة تل أبيب الكبرى بما يزيد عن ٨٠٪ ونسبة شبيهة في القدس الغربية، إذ أن الأسعار تقل في الأحياء الاستيطانية. أما في المناطق البعيدة في المركز فقد سجلت ارتفاعا يقل عن ٥٠٪ في السنوات السبع الماضية.

ويتم تدرج إسرائيل من بين الدول التي سجلت أعلى نسب ارتفاع في أسعار البيوت، ومعها كندا وبريطانيا والسويد. وعبر بنك إسرائيل المركزي مرارا عن تخوفه من نشوء فقاعة عقارية في إسرائيل، بحيث تكون قيمتها المعلنه أكثر بكثير من الواقع، ما يكون فاتحة لأزمة شبيهة بتلك التي نشبت في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧.

وكان بحث نشر مؤخرا، قد بين أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على أسعار البيوت الجديدة تفوق نسبة ٢٧٪، وهي نسبة عالية جدا، تساهم في رفع الأسعار، في حين أن نسبة أرباح شركات بناء المشاريع السكنية تفوق ١٥٪ بقليل. فمن يشتري بيتا جديدا في مشروع إسكاني يدفع ضريبة مباشرة، ضريبة مشتريات، بنسبة ٣.٨٪ على سعر البيت ككل، إضافة إلى نسبة ٠.٩٪ (اقل من ١٪)، هي رسوم حكومية، ولكن من جهة أخرى، فإن كلفة سعر الأرض والبناء ومواقف السيارات ومصاريف أخرى، تصل إلى نحو ٧.٥٪ من سعر البيت، ولكن في كل واحد من هذه البنود تكمن ضريبة مشتريات بنسبة ١.٨٪، وهي التي ترفع كلفته، ما يعني رفع إجمالي الضرائب المباشرة وغير المباشرة على البيوت إلى ٢٧.٣٪.

انخفاض البطالة في آذار إلى ٥.٣٪

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن البطالة في شهر آذار الماضي سجلت تراجعا وبلغت نسبة ٥.٣٪ من إجمالي الشريحة العمرية من ١٥ عاما وحتى ٦٤ عاما. وبذلك يكون معدل البطالة قد بلغ في الربع الأول من العام الجاري نسبة ٤.٥٪، مقابل ٥.٦٪ في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٤.

وحسب تقرير المكتب فإن نسبة البطالة بين الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما بلغت ٤.٦٪. وراح التقرير ليزعم أنه عمليا لا توجد بطالة في إسرائيل، وأن الغالبية الساحقة من العاطلين عن العمل هي ممن في مرحلة انتقالية من عمل إلى آخر أو الانتقال من إنهاء فترة الخدمة العسكرية أو التعليم الجامعي نحو مكان عمل جديد.

ويقول التقرير إن عدد العاملين في وظائف جزئية ربما عنهم قد انخفض إلى ٩٨ ألفا، ويشكلون نسبة ٢.٧٪ من إجمالي العاملين، مقابل ٢.٨٪ في الربع الأخير من العام الماضي. إلا أن التقرير يتحدث عن نسبة عامة وليست تفصيلية كذلك التي تعرضها سلطة التشغيل الإسرائيلية على مستوى البلديات وتعكس صورة قاتمة عما هو الوضع في المجتمع العربي حيث تتراوح نسبة البطالة ما بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪. كذلك فإن مثل هذه التقارير لا تأخذ بعين الاعتبار الشريحة التي لم تنخرط إطلاقا في سوق العمل، وخاصة جمهور النساء وبشكل أدق النساء العربيات اللواتي تنتشر بينهن أعلى نسبة بطالة تصل فعليا إلى نحو ٦٥٪.

إسرائيل الأكثر غلاء لسلة المشتريات البيئية اليومية

أظهر تقرير جديد أن إسرائيل تحتل المرتبة الثالثة، من بين ٢٠ دولة أوروبية، من حيث ارتفاع كلفة سلة المشتريات البيئية اليومية، بينما احتلت المرتبة الـ ١٣ في مستوى الرواتب. ويجري الحديث عن سلة المشتريات الاستهلاكية اليومية، التي تتضمن أساسا الأغذية على ستنى أشكالها، وأدوات التنظيف وما شابه.

وكانت الدولة الأكثر غلاء لسلة المشتريات هذه سويسرا، وبلغت كلفتها ٦٤٥ دولارا، تليها النرويج بكلفة ٥٦٠ دولارا، ثم إسرائيل -٤٦٠ دولارا، ومثلا الدانمارك. إلا أن سويسرا تحتل المرتبة الأولى في مستوى الرواتب، تليها النرويج ثم الدانمارك، بينما تدرج إسرائيل في جدول الرواتب كان المرتبة الـ ١٣، ما يعني أن إسرائيل هي الأكثر غلاء لكلفة سلة المشتريات، مقارنة مع معدل الرواتب، تليها في هذا المقياس بلغاريا، التي تحتل المرتبة الـ ١٥ من حيث كلفة سلة المشتريات (٣٠٠ دولار) في حين تحتل المرتبة الـ ١٩ في تدرج الرواتب.

ويقول التقرير الذي نشره ملحق صحيفة "يديعوت أchronوت" الاقتصادي "مامون"، إن غلاء سلة المشتريات في إسرائيل، مقارنة مع مستوى الرواتب، جعل المواطنين يشعرون أن الأسعار واصلت ارتفاعها في العام الماضي ٢٠١٤، وأنها ارتفعت بنسبة ٥٪ على الرغم من أنها على أرض الواقع ارتفعت بنسبة ٢٪.

فائض في جباية الضرائب وتراجع الدين العام مقارنة بحجم الناتج

النهائي المتوقع.

في المقابل، قال تقرير آخر لوزارة المالية إن حجم الدين العام من حيث نسبته من حجم الناتج العام في نهاية العام الماضي ٢٠١٤، قد انخفض من ٦٧.٦٪ كما كان متوقعا إلى نسبة ٦٧.١٪. وبلغ حجم الدين العام مع نهاية العام الماضي ما يقارب ١٨١ مليار دولار، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٢.٨٪، عما كان قائما حتى نهاية العام ٢٠١٣، إذ قارب في حينه ١٧٦ مليار دولار.

ويشير الرسم البياني الذي ظهر في التقرير إلى أن الدين العام الإسرائيلي يتراجع باستمرار من حيث نسبته من إجمالي الناتج، ففي العام ٢٠٠٦ كانت نسبته نحو ٨٠٪، وبعد سنوات في محيط هذه النسبة انخفضت في العام ٢٠٠٧ إلى حدود ٧٢٪، ثم إلى ٧٠٪ في العام ٢٠٠٨. وبعد ارتفاع طفيف في العام ٢٠٠٩، بفعل الأزمة الاقتصادية، عادت النسبة إلى وتيرة الانخفاض بوتيرة ضئيلة، وصولا إلى ما سجلته في نهاية العام الماضي، في حين أن الهدف الذي وضعتته الحكومة هو الهبوط إلى نسبة ٦٠٪ في العام ٢٠٢٠.

ويرى خبراء في وزارة المالية أن الهبوط إلى نسبة ٦٠٪، وهي معدل الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD، ليس كافيا للاقتصاد الإسرائيلي كي يرفع من مستواه أمام شركات ومعاهد تدرج الاعتماد المالي العالمي بل على إسرائيل أن تسعى إلى تخفيض النسبة إلى ٥٠٪. وبلغت نسبة العجز النهائية للميزانية في العام الماضي ٢.٨٪ وهي أقل مما كان متوقعا، كما أنها أقل مما كان مخططا -٣.٥٪، وبلغ العجز عمليا ٧.٥٥ مليار دولار.

الضرائب الجديد "سيفتح شهية" السياسيين، لدى إقرارهم الموازنة العامة، للعامين الحالي والمقبل ٢٠١٦. إذ ظهرت مطالب شركاء الائتلاف في الحكومة الجديدة، التي ستكلف الخزينة العامة مليارات، وخاصة رفع مخصصات اجتماعية، وأولها مخصصات الأولاد التي يتقاضاها كل عائلة عن كل ولد دون سن ١٨ عاما. وفي حال جرى رفع المخصصات إلى المستوى الذي كانت عليه حتى شهر تموز ٢٠١٣، فمن المتوقع أن تحتاج لميزانية إضافية ٨٠٠ مليون دولار.

والسؤال الذي بدأ التداول به في أقسام وزارة المالية هو وجهة صرف الفائض، ففي السنوات الأخيرة كان يدعو محافظ بنك إسرائيل السابق ستانلي فيشر إلى صرف الفائض على تسديد أجزاء من الدين العام، وبذلك تقليص نسبة الدين من الناتج العام الذي كان حتى نهاية العام الماضي ٦٧.٦٪. في حين أن إسرائيل وضعت هدفا للتراجع إلى نسبة ٦٠٪ مع حلول العام ٢٠٢٠. وفي المقابل، يرى مسؤولون في وزارة المالية ضرورة صرف قسم من فائض الضرائب على بنود من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، مثل مشاريع بنى تحتية، موجودة على قائمة انتظار التنفيد، وهي تفتح اماكن عمل.

كما يطالب مسؤولون آخرون بإجراء تخفيض ضريبي، خاصة ضريبة المشتريات، التي ارتفعت في الثلث الأخير من العام ٢٠١٣، من ١٧٪ إلى ١٨٪، ولكن كل ١٪ يتم تخفيض سيكلف الخزينة العامة قرابة ١.١٥ مليار دولار. إلا أنه من دون معرفة الفائض النهائي، في الشهر الأخير من العام الجاري، فإن الوزارة لن تحسم الاجابة، وهي تحتاج أيضا إلى معرفة حجم الميزانية

قال تقرير جديد لوزارة المالية الإسرائيلية إن الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٥، انتهى بفائض قرابة ٨٠٠ مليون دولار عما كان مخططا لمداخيل الضرائب في نفس الفترة، وإنه من المتوقع أنه يكون الفائض السنوي في هذا العام ما بين ثلاثة مليارات إلى أربعة مليارات دولار، ما سيشرح أسئلة حول شكل صرف هذا الفائض، إن كان لزيادة الميزانية أو لتسديد الدين العام وتخفيض نسبته من الناتج العام.

ويعكس هذا الفائض حراكا اقتصاديا لم يظهر بعد في التقارير الاقتصادية الرسمية، التي تواصل الحديث عن حالة تباطؤ اقتصادي، تنعكس بشكل خاص في وتيرة التضخم المالي "السلبى". وحسب التخطيط المسبق، فإن الهدف الذي وضع لمداخيل الضرائب للعام الجاري ٢٢٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦٦ مليار دولار. وبلغ مجموع ما تم جبايته في الربع الأول من هذا العام ما يقارب ١٨ مليار دولار، أي زيادة بنسبة ٥.٣٪ عما تمت جبايته في نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، ولكنه يزيد بنحو ٨٠٠ مليون دولار عن الهدف للربع الأول من هذا العام.

ويتوقع خبراء وزارة المالية أن تسجل مداخيل الضرائب في هذا العام فائضا يتراوح ما بين ٣ مليارات إلى ٤ مليارات دولار. واعتبر محللون أن هذه التقديرات التي نشرت في الصحافة الاقتصادية تعد حالة "شاذة"، إذ أن وزارة المالية اعتادت على طرح توقعات وتقارير سوداوية في الفترة التي تسبق إقرار الموازنة العامة، بمعنى مثل هذه الفترة.

وقالت صحيفة "دي ماركز" إن في وزارة المالية من يتخوف من أن تقرير

موفاز يشارك في شراء الصناعات الحربية ويثير مسألة ثروات السياسيين!

سؤال مصدر ثروات السياسيين باق دون أجوبة عينية ما يؤكد طبيعة علاقة رأس المال بالحكم

إلى عالم الاقتصاد، ودخل إلى السياسة في العام ٢٠١٣، ومن بين الأثرياء رئيس حزب "العمل" إسحاق هرتسوغ، وهو شريك أول في واحد من أضخم مكاتب المحاماة، وكان هذا المكتب أول من بدأ بتسويق أسهم في البورصة في نهاية سنوات التسعين.

وتبقى مسألة ثروات السياسيين الإسرائيليين معلقة، فهناك قانون ملزم لأعضاء الكنيست والوزراء بتقديم تصريح بثروتهم في الكنيست على أن يبقى سرا، وحينما ينهي منصبه عليه تقديمه تصريح آخر، بهدف المقارنة، إلا أن ثروات السياسيين لا تتحقق بالضرورة خلال تولي السياسي منصبه، بل بالذات بعد أن ينهيهها. فمثلا قال بحث صدر قبل سنوات قليلة عن علاقة رأس المال بالحكم، إن الكثير من المستثمرين ينتهزون فرصة إنهاء مسؤولين كبار مناصبهم حتى يتخضوا ويعرضوا عليهم وظائف استشارية برواتب شهريه أضعاف ما كانوا يتقاضونه، وهذا عدا عن مكافآت مالية لاحقة، في حال تحقيق الأرباح.

وتبرز ميزة أولئك السياسيين السابقين بأنهم على اطلاع دقيق بكل ما يدور في أروقة الحكم، وهم من دون شك أقاموا علاقات مع السلك الوظيفي المهني المسؤول في المؤسسات الحكومية، ما يمنحهم حرية حركة أكبر في أروقة الحكم، لضمان مصالح الجهات الاستثمارية التي باتوا يمثلونها.

وكنماذج لهذه الحالة تعرف نكوفت مدعون ساعر الذي كان وزيرا للداخلية وقبل ذلك وزيرا للتعليم في حكومتها، وحينها تنفيهاه الأخيرتين، ومن كان وزيرا للمحة في سنوات الألفين الأولى داني نافيه، وحينها من كان رئيسا للكنيست أبراهام بورغ، وأيضا موشيه كحلون الذي غادر السياسة لعامين وكان ذلك كافيا له للانخراط فورا في عالم الاقتصاد.

الذي يبرز في مجال العقارات وشراء البيوت الفاخرة التي يصل سعرها إلى عدة ملايين من الدولارات، فهو أيضا أمضى حياته في الجيش ومن هناك مباشرة إلى الحلبة السياسية التي غادرها كليا في مطلع العام ٢٠١٣.

ووضعت مجلة "فوربس" قبل عدة أشهر قائمة بأغنى السياسيين الإسرائيليين، ومن المفترض أن تعرض المجلة في الأسابيع المقبلة قائمة جديدة على ضوء الانتخابات الأخيرة. ويقف على رأس القائمة رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات، الذي تبلغ ثروته زهاء ١١٤ مليون دولار، وحسب ما نشر عنه فإنه في العام ١٩٩٣ استثمر مع شقيقه ما كان يوازي ١٥٠ ألف دولار في الشركة الجديدة في حينه "تشيك بوينت"، وضمن لهما هذا ٥٠٪ من أسهم الشركة التي تقدر قيمتها في بورصة ناسداك حاليا بـ ٢.٥٣ مليار دولار.

ويليه في القائمة عضو الكنيست من حزب "العمل" أريئيل مرغليت، الذي تقدر ثروته بـ ٥٦ مليون دولار، ويليه الوزير سيلفان شالوم من حزب الليكود، الذي تقدر ثروته بنحو ٤٠ مليون دولار، إلا أن غالبية هذه الثروة هي من زوجته، جودي نير موزس، ابنة العائلة المالكة لصحيفة "يديعوت أchronوت" وشبكة المنشورات الصادرة عنها. كما يبرز اسم الوزير وعضو الكنيست السابق منير شطريت، الذي لديه ثروة تزيد عن ١٧ مليون دولار، وفي قسمها الأكبر أيضا من زوجته، ثم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي تقدر ثروته بنحو ١١ مليون دولار، ويدعي أنه جمعها من المحاضرات والاستشارات التي قدمها في الفترة التي كان فيها خارج الحلبة السياسية، أي من ١٩٩٩ إلى العام ٢٠٠٣. كذلك هناك رئيس جهاز الأمن السابق يعقوب بييري، الذي تقدر ثروته بحوالي ٥ ملايين دولار، وهو غادر منصبه في منتصف سنوات التسعين، واتجه فورا

أعلن وزير الدفاع الأسبق وعضو الكنيست السابق شأؤل موفاز عزمه المشاركة في مجموعة من المستثمرين تنوي شراء شركة الصناعات الحربية الإسرائيلية "تاعس" بقيمة تزيد عن ٥٢٠ مليون دولار، ما أثار من جديد مسألة ثروة السياسيين الإسرائيليين، خاصة أولئك الذين كانوا طوال حياتهم عاملين في سلك خدمات الدولة، أو في جيش الاحتلال.

وموفاز ليس وحده بل هناك الكثير من السياسيين الذين معروف عنهم أنهم من ذوي الثروات الضخمة.

وأقصى موفاز حياته جنديا وضابطا وحتى رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال، ومن هناك قفز مباشرة إلى الكنيست، وتولى مناصب وزارية، وكان رئيسا لحزب "كديما" المنهار، ما يعني انه لم يكن في أي يوم في قطاع الاقتصاد الخاص، ليحني كل هذه الثروة، إلا أن موفاز قد يكون "اللفز" الأضعف في مسألة ثروات السياسيين، فمعروف أن شقيقه من الأثرياء الكبار ويعيش في سويسرا، وقد يكون داعمه، إلا أن سياسيين آخرين ليس واضحا من أين نجحوا في جني هذه الثروات.

ومن الأسماء البارزة في الشراء، الرئيس السابق شمعون بيريس (٩٢ عاما)، الذي لم يعد يدرج اسمه في قائمة السياسيين الأثرياء، إلا أن اسمه برز في الأسابيع القليلة الأخيرة حينما اتضح أنه أبرم اتفاقية مع بنك "هيوغليم" الإسرائيلي لتقديم خدمات استشارة للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية وليجند مستثمرين للبنك، واتضح لاحقا أن بيريس يقدم خدماته مقابل ٣٠ ألف دولار شهريا، وفي المحصلة فإن البنك كان معنيا باستخدام اسمه للتسويق، إلا أن الضجة الكبيرة التي تبعت تلك الاتفاقية دفعت بيريس إلى إلغاء الاتفاقية.

كذلك من الأسماء التي يتم تداولها في السنوات الأخيرة إيهود باراك،

عن العمى الانتقائي للصهيونية!

السيطرة على الآخر الفلسطيني لها ثمن واضح وجلي هو إنكار إنسانيته ومن ثم إنكار إنسانية الإسرائيلي ذاته أيضا في نهاية المطاف



(أ.ب)

يوميات رفض الاحتلال.

وقعت فيها عدة أحداث مشابهة خلال العام ٢٠١٢. لم يرد ذكر هذه الأحداث سوى على هامش الأخبار. والسؤال: لماذا يؤدي حادث إحراق شاب لنفسه في تونس إلى إثارة غضب جماعي عارم، بينما لا يؤدي حادث مشابه لدينا - في إسرائيل - إلى إثارة أي رد فعل عدا مع الاكتراث واللامبالاة؟ الجواب: لأن أحاسيس قسم متزايد من الجمهور الإسرائيلي أضحت بليدة تجاه معاناة الآخرين ومعاناتنا نحن أنفسنا (وإنني لا أتساءل هنا حول ما إذا كانت هناك علاقة بين بلادة الأحاسيس المتزايدة تجاه معاناة الآخرين وبين تنامي قوة أحزاب اليمين المتطرف في العقدين الآخرين، مثل أحزاب «البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» و«الليكود» و«يحاد - الشعب معنا»؟) إن هذا التحليل عبرت عنه تماما لهجة النقاش التي تخللت مؤتمرا نظمته حركة «إم ترنسو - إذا أردتم» (حول موضوع «المتسولين» من إفريقيا) وحضره ممثلون رسميون لقطاعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي. وقد عبر عن ذلك جيدا أحد الحضور، وهو مواطن بسيط يدعي ليفاف مرمر (من «بات يام» قرب تل أبيب) بقوله: «المشكلة هي أنه لا توجد لديهم (أي قضاة المحكمة الإسرائيلية العليا) يهودية، ولذلك فإن جميع قراراتهم وأحكامهم تنبع من الناحية الإنسانية، ويعني ذلك من وجهة نظر هذا المواطن أن النظر لعذبة المسألة (مسألة «المتسولين» الأفارقة) من زاوية إنسانية يعتبر شيئا يستحق الشجب والإدانة، ويشكل «انحرافا» عن الفرضيات الأساس التي توجه السياسة الرسمية لدولة إسرائيل.

ذلك هو المناخ الأخلاقي والسياسي الذي نشأ رويدا رويدا وبات يقوض قواعد ومعايير الشفقة والإنسانية لدى المجتمع الإسرائيلي بأكمله. وفي الواقع فإن تلك النظرة التي تجعلنا لا نرى إنسانية «المتسولين» الأفارقة، والسكان الفلسطينيين المغننين الذين يعيشون في خوف ورعب من هجمات الجيش الإسرائيلي، هي نفس النظرة التي تقفز عن معاناة المريض البسيط في المستشفى حتى لو كان إسرائيليًا.

يسمى الإسرائيليون أنفسهم «مباريين» (صابرا)، على اسم الفاكهة (المبار) التي تكون قشرتها مليئة بالأشواك الوخاثة، بينما تكون الثمرة الداخلية طرية وحلوة المذاق. وهذه الاستعارة العميقة تعترف بقسوة الطبع (المزاج) الإسرائيلي الجماعي، لكنها تعوض عن ذلك إذ تعد حلوة مذاق خفية سظهر بعد إزالة قشرة حبة الفاكهة.

لقد كان من الممكن لفترة من الوقت العثور على تلك «الحلوة» الخفية في الاقتصاد الاشتراكي لدولة إسرائيل، في قيمها المتساوية، في وجود مجموع يهودي متحرر من سيطرة الدين، في شجاعة شعب أثر تخليد تاريخه بواسطة مبادئ أخلاقية تقوم على الحق في تقرير المصير. غير أن هذه «الحلوة» لم يعد لها وجود، فقد استبدلت بالشعور بأن القوة العاربية تسيطر في العلاقات الدولية، في العلاقات بين الدولة ومواطنيها، في الاقتصاد، وبالأساس في العلاقات بين المواطنين وبين أنفسهم، من هنا لا غرابة إن في أنه لم يعد ممكنا نزع قشرة الفاكهة... وفي أننا بقينا فقط مع قشرتها السمكية والوخاثة!

هنا الإسرائيلي (ذاته أيضا في نهاية المطاف، وتتطوى عادة السيطرة على تغييرات معرفية وإدراكية في النظرة للآخرين، وفي القدرة على استيعاب وتقبل وجود هؤلاء الآخرين الضعفاء: الفلسطينيين، العرب، غير اليهود، المهاجرون، اللاجئون الأفارقة، الشرقيون، وكذلك المرضى أيضا.

وتمس عادة السيطرة بالقدرة الأساسية للإنسان على رؤية نفسه متنسايًا مع الناس الآخرين، ولا سيما الضعفاء منهم. فالسيطرة تجعلنا نعتاد على التفكير بالعلاقات مع الناس الآخرين كما لو أنها صراعات قوة، أو لعبة زبرد وتتوقع الفوز فيها، كما أنها تكسر لدينا العادة على رؤية الآخرين كأعداء محتملين؛ فالناس الآخرون غير جديرين بالاحترام إلا إذا كانوا أقوى مني، وليس لأنهم ضعفاء أو حساسون مثلي. وأخيرا فإن الجيش (الإسرائيلي) الذي لعب دورا مركزيا في تعزيز القوة والسيطرة، يكرس بدوره العادة على إصدار وتلقي الأوامر. والأوامر التي هي شكل من أشكال الحديث الذي يعبر عن سلطة وقوة المتحدث، تمس بالقدرة على رؤية الآخر كمشابه ومساولنا، وذلك لأن إصدار الأوامر يتناقض مع الحوار. فالحوار هو تفاعل كلامي يتساوى فيه كل متحدث مع المتحدث الآخر، كما أنه ملزم بمبدئيا بالإصغاء له. في المقابل فإن الشخص الذي يصدر الأوامر، لا يعبا باحتياجات وحساسية الطرف الآخر، وإنما يعلن فقط عن قوته.

الشفقة ليست واردة في القاموس الإسرائيلي

إن تجربة السيطرة على البلاد وعادة إصدار وتلقي الأوامر، وتدريب وتعويد الجسد على تحمل المعاناة، والانتصار والسيطرة على الآخرين - كل ذلك يشكل عادات إدراكية، عقلية وأخلاقية، تجعل من الصعب على أفراد المجتمع الاعتراف بصلبة الحساسية والضعف التي تربط بين الناس (البشر) كافة، بمعنى ضعفهم وضعف غيرهم. فهذه العادات هي التي تصوغ أيضا الخلفية والثقافة اللتين تجري فيهما علاقات القوة بين الأطباء ومرضاهم. وفي مثل هذا السياق فإن الطبيب الذي يثق ويؤمن بقدرته أكثر من اللازم لن يجد سبيلا إلى معرفة لغة الشفقة. صحيح أن هناك طبيعة الحال مرضيات ومستشفيات وأطباء إنسانيين ومهنيين، ولكن هؤلاء لا يشكلون القاعدة في المجتمع الإسرائيلي العام الذي اعتاد عدم التأثر أو عدم الانفعال إزاء أعمال القتل وهدم وتدمير بنى الحياة. فإذا كان رئيس الدولة الحالي رؤوفين ريلفين قد تعرض للإساءة والذم بشكل غير مسبوق فقط لأنه أعرب عن شفقتة تجاه الأقلية العربية المقموعة في الدولة، وإذا كان الإبراع عن الشفقة إزاء ما تعرض له قطاع غزة من دمار وخراب قد أعتبر «خيانة»، فإن ذلك يدل على أن كلمة الشفقة ذاتها لم تعد جزءا من القاموس الأخلاقي لدى الإسرائيليين.

في تونس كان الحادث الذي أحرق فيه أحد الشبان نفسه، كافيًا لإشعال ثورة في ذلك البلد، بينما في إسرائيل التي

يتجاهل ما يقاسيه من ألم. لقد كانت القسوة نتاج عملية درز فيها المستوطنون الطلائعون أنفسهم على التغلب في الأمل والمعاناة والفقدان. وفي هذا المعنى، فقد أنكر النموذج الإسرائيلي الأمل مرتين: في المرة الأولى، حين محا هذا النموذج، منذ بداية طريقه، تاريخ المعاناة التي كابدتها اليهود تحت وطأة الاضطهاد في أوروبا، وفي المرة الثانية عندما قام باحتلال أراضي هذا البلد وبناء دولة إسرائيل عليها. وقد لعب الجيش، الذي سرعان ما تحول إلى منظمة مركزية في المجتمع الإسرائيلي، دورا مهما في تعميم تلك العملية. فالجيش في أي مكان من العالم هو منظمة تعلم الناس على القتل، وعلى مشاهدة وتقبل موت رفاق السلاح والأصدقاء والأقارب. لذلك فإن الجيش الذي يخوض حالة حرب دائمة، يخلق ما يصفه علماء النفس ببلاده الشعور والحساسية تجاه الفقدان والألم، والاعتقاد على ذلك. إن بلادة الشعور هذه تجاه الفقدان والألم الشخصي، لم تظهر على هذا النحو، وإنما وصفت على أنها «قوة» و«صلابة». وقد أضحت هذه «الصلابة» قيمة عليا في المجتمع الإسرائيلي الذي يبذل قصارى الجهد في سبيل نفي وإنكار ضعفه. وبهذا المعنى فإن المجتمع العسكري هو مجتمع يحترق الضعف النفسي أو الجسدي، وذلك لأنه ينشغل بالأساس في اكتساب القوة، وعليه فقد تحولت الصلابة (القسوة) والقوة إلى قيمتين مركبتين في النموذج الإسرائيلي. فالإسرائيلي المنتمي أو الملتزم كما ينبغي هو شخص يتعين عليه أن ينسى ضعفه وحساسيته وأن يتيقن من أنه سيبقى دائما «قويا».

وامتزجت هاتان التجريبتان الجماعيتان المركزيتان المتمثلتان في القسوة والقوة مع بعضهما لتنتجوا إلى تجربة ثالثة، تجربة الانتصار على الأعداء، سواء كان هؤلاء دولا عربية معادية، أو سكان المناطق الفلسطينية المحتلة. فحين يسيطر شعب على شعب آخر بواسطة جيش وتجنيد عام على امتداد عقود وأجيال، تنشأ بفعل ذلك عادة جماعية تدعى عادة السيطرة. هذا هو المعنى للسيطرة بواسطة طرق عديدة، مثل القدرة على حمل السلاح، الاستيلاء على أراضٍ والتحكم بكيفية وأشكال استخدام الأراضي، إصدار تراخيص بناء، هدم البيوت، التحكم بقدرة الآخرين على الحركة والتنقل، والسيطرة على مختلف نواحي حياتهم ومن ضمنها الناحية الصحية. وهذه الممارسات والسلوكيات تنتقل في طور آخر من الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية إلى الساحة الإسرائيلية، وعلى سبيل المثال فقد وصف رُئيّف إبراهيمي في مقال نشر مؤخرا في صحيفة «هآرتس» ما تعرض له هو وزوجته وأبناؤهما، أثناء قدومهم في زيارة لإسرائيل، من معاملة فظة ومهينة من جانب موظفتين في جهاز مراقبة الحدود في مطار «بن غوريون»، وقد تذكر إبراهيمي أثناء ذلك السبب الذي دعاه إلى مغادرة إسرائيل، وهو خشية من التعامل مع الناس، في حياته اليومية، بنفس الطريقة التي تعامل بها مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

فالسيطرة على الآخرين لها ثمن واضح وجلي، وهو إنكار إنسانية الآخرين، ومن ثم إنكار إنسانية الإنسان (والمحتل) بصورة «غير إنسانية» يعني بكل بساطة عدم رؤية الآخر، وإنكار النام لوجوده في الحجره والحيز، والتنكر لمعاناته وحساسيته، وعدم الاستجابة أو الإحساس بمعاناته. سيقول كثيرون إنه يمكن تفسير انعدام الرأفة التي واجهتها أخيرا في مستشفى معين، بنقص الموارد الاقتصادية والمالية التي تعاني منه المستشفيات العامة والحكومية في إسرائيل، والاكتظاظ الشديد في غرف المستشفيات، والعبء الكبير الملقى على كاهل الممرضات والأطباء، وتحول العلاج الطبي إلى مشروع اقتصادي (تجاري) يخضع لمبادئ نيو- ليبرالية فظة. ولكن السياسة النيو- ليبرالية ما هي إلا تسمية أخرى لانعدام الشفقة لدى اللاعب الأقوى في المجتمع، أي الدولة، التي تفضل الاستثمار في البناء غير القانوني وفي الاستيطان، وفي منظمة كاملة من السيطرة والتعذيب والقتل، عوضا عن الاستثمار في تخفيف وطأة الضائقة والمشاكل والأزمات التي تعاني منها المجموعات السكانية الضعيفة في إسرائيل. بناء على ذلك فإن هذه الدولة تظهر مرتين تعاملا يخلو من الرحمة أو الشفقة، مرة تجاه بؤس وشقاء شعب آخر، ومرة تجاه بؤس وشقاء مواطنيها.

بصورة «غير إنسانية» يعني بكل بساطة عدم رؤية الآخر، وإنكار النام لوجوده في الحجره والحيز، والتنكر لمعاناته وحساسيته، وعدم الاستجابة أو الإحساس بمعاناته. سيقول كثيرون إنه يمكن تفسير انعدام الرأفة التي واجهتها أخيرا في مستشفى معين، بنقص الموارد الاقتصادية والمالية التي تعاني منه المستشفيات العامة والحكومية في إسرائيل، والاكتظاظ الشديد في غرف المستشفيات، والعبء الكبير الملقى على كاهل الممرضات والأطباء، وتحول العلاج الطبي إلى مشروع اقتصادي (تجاري) يخضع لمبادئ نيو- ليبرالية فظة. ولكن السياسة النيو- ليبرالية ما هي إلا تسمية أخرى لانعدام الشفقة لدى اللاعب الأقوى في المجتمع، أي الدولة، التي تفضل الاستثمار في البناء غير القانوني وفي الاستيطان، وفي منظمة كاملة من السيطرة والتعذيب والقتل، عوضا عن الاستثمار في تخفيف وطأة الضائقة والمشاكل والأزمات التي تعاني منها المجموعات السكانية الضعيفة في إسرائيل. بناء على ذلك فإن هذه الدولة تظهر مرتين تعاملا يخلو من الرحمة أو الشفقة، مرة تجاه بؤس وشقاء شعب آخر، ومرة تجاه بؤس وشقاء مواطنيها.

سياسة النظرة

إن العامل المحرك للسياسة الاقتصادية في حد ذاتها، هو مبادئ أخلاقية أو غير أخلاقية، وتعتبر هذه السياسة في الوقت ذاته عن بني وأطر أكثر عمقا. ولا تشكل هذه البنى العميقة سببا مباشرا لعدم الاكتراث تجاه المعاناة، وإنما تشكل السياق والأرضية الثقافية للذين يحولان إشكالا معينة من السلوك، مثل عدم الاكتراث بالمعاناة، إلى إمكانيات مشروعة.

فما هي تلك البنى العميقة للتفكير؟ لدى محاولة الإجابة الضمنية على هذا السؤال وجدت إشارتين تحيلان إليها في أحد الكتب وعلى لسان جندي إسرائيلي شاب. الإشارة الأولى وجدتها في الكتاب الصهيوني الذي وضعه (المحلل السياسي) آري شافيط وصدر باللغة الإنكليزية تحت عنوان «My Promised Land»، وجاء فيه قول الكاتب: «لقد عانت الصهيونية مما يمكن وصفه بالعمى الانتقائي، حين لم تستطع أو لم ترغب في رؤية ما ينتصب أمام نظريها؛ وجود شعب آخر في أرض إسرائيل. كان القربون العرب يتواجدون في كل مكان. لكنهم ببساطة لم يشاهدوا». واستطرد شافيط حين كتب عن جده الأكبر الذي كان بين أوائل المستوطنين قائلا: «جدي الأكبر لا يرى لأن ما يحركه كان ضرورة عدم الرؤية. لم ير لأنه فيما لو رأى لكان يتعين عليه العودة من حيث أتى». إن ما أراد شافيط (الذي لا يمكن اتهامه ببسارية زائدة) قوله هنا بوضوح هو أن إمكانية استيطان البلد (لفلسطين) اقتضت عمى انتقائيا، والاعتقاد على عدم رؤية أولئك (الآخرين) المتواجدين في البلد ذاته. لقد اضطر الصهيونيون (المستوطنون) الأوائل إلى تدريب أعينهم على عدم الرؤية، وعلى تجاهل ألم ومطالب الناس (الآخرين) الذين عاشوا بين ظهرانيهم. والإشارة الثانية قدها لي صديق ابني، وهو جندي شاب يتبنى مواقف سياسية متعادلة مع أحزاب الوسط (المركز) ويخدم حاليا في إحدى وحدات النخبة القتالية. فبعد استماعه للقصة حول البروفسور «ك» في المستشفى الذي تعامل معي بعدم رأفة وابتعاد إنسانيته، قال على الفور: «أراهنك على أنه كان ضابطا في الجيش».

لم أفهم ملاحظته وسألته عن قصده، فاجاب بإيجاز: «في الجيش فقط يمكن تعلم التعامل بهذه الطريقة مع الناس». هذه الإجابة جعلتني أفكر بالعلاقة الممكنة بين الجيش وأشكال وأنماط الحديث الرائجة في صفوفه، وبين النظرة الأخلاقية الملموسة. وقد فكرت بالفعل أن مشروع الاستيطان المستمر والمتواصل، والذي اقتضى جعل الجيش الإسرائيلي عاملا مركزيا في المجتمع، هو الذي صاغ سياسة النظرة، من الذي نراه، وكيف نراه؟

لقد كان يتعين على اليهودي - الإسرائيلي - الجديد أن يتحرك خلف ظهره التاريخ اليهودي، تاريخ الألم والدموع والسلبية، حتى يتمكن من تشكيل ورسم مصيره، ومواجهة تاريخ يهودي جديد، يرتكز على القوة والدفاع عن النفس. من هنا، فقد اضطر طلائع المستوطنين عند قدومهم إلى فلسطين، إلى مواجهة متطلبات خوض صراع جسدي في ظروف صعبة، وصراع ضد أعداء عنيديين. إن هذين الصراعين كانا ضروريين من أجل تحقيق المشروع الصهيوني، وقد طلب كلاهما (من «اليهودي - الإسرائيلي - الجديد») قدرا كبيرا من الصلابة والقسوة، والتخلي عن الجوانب الرقيقة والحساسة في الشخصية. هذه العملية، التي كانت نتاج انضباط جسدي شديد، اقتضت بدورها التضاض عن الألم والعوز والحرمان. وقد كان هذا الانضباط الجسدي ضروريا في العمل اليدوي والتهليل العسكري والقتال، وكانت غاية جملة الإنسان

بقلم: إيفا إيلوز (*)

تعريف:

هنا ترجمة لمقاطع واسعة من مقالة نشرتها عالمة الاجتماع الإسرائيلية ذات الصيت العالمي البروفسور إيفا إيلوز في الملحق الأسبوعي لصحيفة «هآرتس» أخيرا وتطرت فيها إلى تعامل أحد المستشفيات الإسرائيلية معها أثناء وجود والدها فيه لتلقي العلاج قبل وفاته والذي أحالها إلى مبلغ انعدام الشفقة الذي يميز المجتمع الإسرائيلي وينعكس على شتى شرائحه.

الإنسانية كعادة أخلاقية

ما الذي يعنيه التعامل مع الناس ك «بشر»؟ ظاهريا يبدو هذه السؤال سخيفا، ذلك لأن الناس أو البشر هم بشر، وبالتالي ليست هناك أية وجهة أو مبرر للسؤال ما الذي يعنيه التعامل معهم كما هم (أي كبشر). غير أن المجتمعات كحال الأفراد أيضا تتميز وتباين في قدرتها على منح الناس جميعا الاحترام الخاص الذي يتطلب بدوره «إنسانية». فما هي «الإنسانية» إذن؟ ربما ننتم من الاجابة عن هذا السؤال إذا ما تفحصنا نقيض «الإنسانية»، أي انعدام الإنسانية.

في كتابه «The Decent Society» (المجتمع العادل - إصدار جامعة هارفارد، ١٩٩٦) يقول الفيلسوف الإسرائيلي صاحب الصيت العالمي أفيشاي مرغليت، إنه يمكن التعامل مع الناس بصورة «غير إنسانية» وفق أربعة أشكال مختلفة: أولا: التعامل معهم كأشياء؛ ثانيا: التعامل معهم كآلات؛ ثالثا: التعامل معهم كحيوانات؛ رابعا: التعامل معهم كما لو أنهم «دون البشر» (دونيين)، ومن ضمن ذلك التعامل مع الكبار والمسنين كأطفال.

إن السبب في كوننا لا نتعامل مع قسم من الناس كبشر، يكمن في أننا لا نراهم كبشر بكليتهم أو بكامل كينونتهم، وعلى سبيل المثال فإننا لا نتعامل مع الناس كبشر كاملين حين نراهم كجسد وليس كجسد وروح (مثلا عندما نشغل مهاجري العمل في تنظيف وبناء بيتنا)، أو حين ننظر فقط إلى أعضاء معينة في جسم الإنسان (مثلا عندما يتم النظر إلى المرأة فقط من خلال نهدنها وأعضائها الجنسية). إن التعامل مع الآخر (الغير) على أنه غير إنساني يعني عدم القدرة على رؤية كإنسان كامل من ناحية جسدية وروحية. ومن اللافت للانتباه أن مرغليت يعطي مثلا على ذلك من خلال التعامل مع المواطنين العرب في إسرائيل، والذي تتجاهل فيه النظرة إليهم وجودهم في حد ذاته. وتتبع هذه النظرة من عدم رؤيتهم كجزء من المجموع (وحيث تتم رؤيتهم كجزء من هذا المجموع فإن ذلك يجري فقط بصورة سلبية، إذ ينظر إليهم كتهديد وكعدو أو كأناس دونيين ومختلفين).

من هنا فإن انعدام الإنسانية هو انعدام القدرة على النظر للآخرين بصورة محددة جدا، أي كبشر كاملين في إنسانيتهم. إن رؤية الناس -البشر- بمثل هذه الصورة إنما هي مسألة عادة (سلوك) وليست قرارا واعيا أو مدركا. ومثل هذه النظرة هي نوع من المهارة الأخلاقية التي تكتسب بصورة غير مدركة من خلال العيين. من هنا فإن العيين هما إذن عضو أخلاقي يمكن تدريبه سواء من ناحية معرفية (إدراكية) أو من ناحية أخلاقية. ومثل هذا التدريب (التمرين) يتوقف بدوره على البنية والقيم السياسية (على سبيل المثال فإن حقوق الإنسان الراسخة عميقا في الثقافة السياسية من شأنها أن تصوغ نظرة المواطنين بصورة مختلفة عما هي الحال في الثقافة الكولونيالية، بمعنى ما يراه هؤلاء المواطنون وبأي شكل أو صورة يرونه). وفي هذا المعنى يمكن التحدث عن أخلاقية (وسياسة) النظرة، وإلى أي حد نلاحظ الآخر وكيف نراه بالمقارنة مع رؤيتنا لأنفسنا، ومن هنا فإن الحد الكامل أو الجزئي الذي نعترف به بوجود الآخر، هو مهارة أخلاقية. ولكن ما الذي يتيح لنا الاحتفاظ بهذه المهارة الأخلاقية؟

إن قدرة الثقافة السياسية والأخلاقية على تدريب (تمرين) العين بهذه الصورة التي تعترف بالآخر بأكمله، تتطلب وجود عدد من الفرضيات أو المفاهيم الأساس غير القابلة للجدل، وفي مقدمتها الإقرار بأن جميع الناس (البشر) متساوون، والإقرار بأن أجساد البشر كافة حساسة (قابلة للإصابة) وأن ذلك يجعلهم جميعا متشابهين ومتساوين، وأن معاناتهم تتطلب مني، كإنسان - على المستوى الأخلاقي - التضامن والتعاطف مع معاناتهم. في القرن الثامن عشر، حين تبلورت رؤية عالمية للبشر، تبلورت في الوقت ذاته رؤية مفادها أن الرأفة المشتركة بين الناس كافة هو المعاناة الجسدية، ولذلك فقد أضحت الرأفة، أو الشفقة، شرطا أساسيا للأخلاق والسلوك العام. وتشكل الرأفة، أو الإقرار بمعاناة الناس الآخرين، الوسيلة التي تتيح تذكر إنسانية الآخر. ومن هنا فإن التصرف

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة و إيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



متابعات

اليهود الأثيوبيون في إسرائيل:

تفجر غضب دفين جراء عنصرية الدولة تجاههم!



قمع الأثيوبيين في تل أبيب أول من أمس.

(أفب)

اليهود من أثيوبيا إلى إسرائيل ومن أجل الحفاظ على يهوديتهم ومعتقداتهم في أثيوبيا في الماضي.» وجاء في تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن الحاخامية الرئيسية قلصت الغالبية العظمى من صلاحيات الحاخامين الأثيوبيين، ومنعتهم من مزاوله أبسط مهامهم، مثل عقد قران عروسين أثيوبيين، وحتى أنها أرغمت بعضهم على إجراء عملية ختان ثانية، ولم تعترف بالختان الذي أجري في أثيوبيا. ويشار إلى أن ختان الذكور هو أمر إلزامي في الديانة اليهودية.

وقال الحاخام وببشيت يلاو، الذي يسكن في مدينة نتانيا مع زوجته وأبنائه السبعة، إنه «كنت خائفا من أن يهاجم اليهود هناك رغم الضغوط التي تعرضنا لها، وأنا من أقتنعهم بالهجرة إلى هذه البلاد. واليوم، تضهدنا الحاخامية فقط بسبب لون بشرتنا ولا تمنحنا أدنى مستوى من الاحترام أو الحقوق».

ورغم عدم اعتراف الحاخامية به وبالكثير من زملائه، يستمر يلاو بالعمل كحاخام أكبر للأثيوبيين. وأعلن أنه «سنقوم أبناء جلدتنا حتى مع اضطهاد الحاخامية لنا. وأنا متأكد من أن لون بشرتنا يشكل حاجزا لدى الحاخامين في إسرائيل، ويصعب عليهم الاعتراف بنا كيهود قبل أن يعترفوا بنا كحاخامين ذوي صلاحيات دينية، وهناك سبب واحد لهذه التصرفات هو العنصرية».

استعمال العنصرية مع الأثيوبيين في إسرائيل لم يتوقف عند هذا الحد. ففي العام ١٩٩٦ أثيرت قضية «إبادة وجبات الدم» التي تبرع بها مواطنون أثيوبيون لبنك الدم، وتبين أن خدمة الإسعاف الأولى الإسرائيلية- «نجمة داوود الحمراء»- أبادت آلاف وجبات الدم بادعاء أنها قد تكون مصابة بجرثومة مرض الإيدز. وقد أثارت هذه القضية غضبا في أوساط الطائفة الأثيوبية وتم تنظيم مظاهرات، خاصة بعد أن أظهرت تحاليل أن نسبة ضئيلة للغاية من هذه الوجبات تحتوي على الجرثومة. رغم ذلك، فإن «نجمة داوود الحمراء» ما زالت تنظر تبرعات بالدم من أشخاص من أصول إفريقية.

وهناك قضية ثانية أثيرت في الأعوام الأخيرة تتعلق بقيام أطباء ومرمضات إسرائيليات بحقن النساء الأثيوبيات، من دون علمهن، بمادة «ديبو بروفيرا» لمنع حملهن. خلال تواجدهن في معسكر بانتظار نقلهن إلى إسرائيل، كما أن هذه الممارسات استمرت لفترة محدودة في إسرائيل أيضا.

إلى جانب ذلك، يرفض رؤساء سلطات محلية إسرائيلية، بينها بلدية بيتاح تكفا وبلدية أور يهودا، استيعاب الأولاد الأثيوبيين في مدارس مدينتهم.

الصحيفة إن الشبان الأثيوبيين يخافون من التحدث حول عدوانية الشرطة تجاههم، ولذلك فإن الكثيرين منهم يتحدثون إلى وسائل الإعلام طالبي عدم الكشف عن هويتهم. وقال أحدهم، ويدعى أفاتا، «هأرتس» إنه «كم سيدوم تأثير تقريركم؟ بعد أسبوع سيمسك أفراد الشرطة بنا في الشارع ويقولون لنا إننا وشينا بهم، ولن يدافع عنا أحد، وسنضطر إلى مواجهة ذلك لوحدنا».

ولا ينحصر التعامل العنصري مع الطائفة الأثيوبية في الشرطة.

وقال تقرير «هأرتس» إن الأثيوبيين يلقون معاملة عنصرية وإهمالا من جانب الوزارات أيضا. وصرح مسؤولون، خلال العام الماضي، بأن على الحكومة وضع توجه جديد وشامل تجاه المجتمع الأثيوبي ويتجاوز البيروقراطية الموجودة. وعقدت مداورات عديدة حول هذا التوجه بمشاركة منظمات من المجتمع الأثيوبي. وجرى بلورة توصيات وبرامج عمل. لكن جهات شاركت في هذه العملية، قالت إنه بدأ يتعالى نقاش مؤخرا حول الجهة التي ينبغي أن تشرف على تطبيق السياسة الجديدة.

وتبين أن مكتب رئيس الحكومة ووزارة استيعاب الهجرة يتصارعان من أجل ألا يتوليا هذه المهمة. بنظرة إلى السوء، وبموجب المفاهيم الصهيونية التي تشجع بها الأثيوبيون في إسرائيل، فإن الهجرة إلى إسرائيل تعتبر «حقا لكل يهودي». وانطلاقا من هذا المفهوم، يعتبر الأثيوبيون أن إسرائيل، كدولة وحكومة، لا ترغب بوجودهم فيها. إذ امتنعت الحكومة الإسرائيلية، منذ العام ١٩٤٨، عن استقبال اليهود الأثيوبيين والمشاركة في حملات تهجيرهم إليها، وذلك حتى العام ١٩٧٥، عندما اتخذت الحكومة قرارا بإحضار الأثيوبيين إلى إسرائيل على عدة موجات حرة، بين الأعوام ١٩٧٩ و١٩٩٩، وقررت حكومة بنيامين نتنياهو السابقة وقف هجرة اليهود الأثيوبيين إلى إسرائيل.

وواجه المهاجرون الأثيوبيون في إسرائيل بشكل خاص صعوبات في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، لعدة أسباب، بينها نمط الحياة الغربي في إسرائيل، إلى جانب جهل الأثيوبيين بحقوقهم ومستواهم الثقافي المدني نسبيا واختلاف عاداتهم وتقاليدهم، بما في ذلك الدينية، عن المجتمع الإسرائيلي، والتعامل العنصري معهم، بسبب لون بشرتهم خصوصا، وكونهم قادمين من دولة إفريقية.

وقال حاخامون أثيوبيون إن الحاخامية الرئيسية في إسرائيل تميز ضدهم وتضطهدهم، وذلك على خلفية لون بشرتهم السوداء فقط، رغم التحديات التي واجهوها من أجل أن يتمكنوا من نقل عشرات الآلاف

الإقناع، وبالأساس أنها كانت مستعدة للمساومة». وأحد أبرز قادة احتجاجات الأثيوبيين الحالية هو طال يالو، من أشكلون، وهو ضابط مسرح من الجيش الإسرائيلي ويعمل رئيس طاقم في شركة هاي- تيك. وقال يالو إنه خدم الدولة تسع سنوات، ثلاث في الخدمة العسكرية النظامية وست في الخدمة الدائمة، وشارك في الحرب الأخيرة (في غزة) أكثر من ثلاثين يوما ضمن قوات الاحتياط. لكنه يشعر أن هذه الدولة ليست له.

ووفقا للصحيفة، فإن القيادة الجديدة في الطائفة الأثيوبية، مختلفة كليا عن التي سبقتها، وهي قيادة حازمة وترفض المساومة على أي شيء وتسيطر في الميدان الجديدة. وقال أحد النشطاء الأثيوبيين إن «هذه قيادة مختلفة كليا وغالبية أفرادها تتواصل من خلال فيسبوك وتويتر، وتنفرد من المؤسسة الحاكمة». وأضاف: «إنهم أولاد الغيتوات الذين ترعرعوا في أحياء الفقر في كريات غات وأشكلون وكريات ملاخي وأسدود، وهي أماكن يوجد فيها تجمعات كبيرة من الأثيوبيين».

تعامل عنصري في جميع المستويات

نشرت صحيفة «هأرتس»، في نهاية العام الماضي، تقريرا حول إهمال السلطات الإسرائيلية عنف الشرطة ضد الأثيوبيين، وجاء فيه أن أبناء هذه الطائفة «فقدوا ثقتهم بالسلطات، الشرطة وأجهزة التعليم والرفاه، وقد تجذر هذا الأمر في السلوك اليومي، مثل أن يمد الشاب الأثيوبي يده إلى جيبه بحركة سريعة لكي يتأكد من أنه يحمل بطاقة هويته، بمجرد أن يرى سيارة شرطة».

ودقق بحث أعده البروفيسور غاي بن بورات والدكتور بيني يوفيل من جامعة بنر السبع، وصدر في نهاية العام ٢٠١٣، في مواقف أقيمت مختلفة تجاه الشرطة، وتبين من البحث أن ٣١٪ من الأثيوبيين لا يثقون بالشرطة، بينما كانت هذه النسبة بين ساثر السكان ٢٥٪. وقال ٤١٪ من الأثيوبيين إن دوريات الشرطة تستوقفهم من دون مبرر في أحيان متقاربة جدا، بينما هذه النسبة كانت ١٧٪ بين ساثر السكان. واعتبر ٢٧٪ من الأثيوبيين، ٥٪ فقط بين ساثر السكان، أنه في حال قدموا شكوى ضد أفراد الشرطة فإن التعامل معهم سيكون أسوأ من التعامل مع غيرهم، وتجرب الشرطة هذه المعطيات وهذه النظرة إليها بأنه بين السنوات ٢٠٠٦ و٢٠١١ ارتفعت نسبة الملفات الجنائية ضد شبان أثيوبيين بـ٨٪.

وتتالت الشكاوى في الآونة الأخيرة حول تعمد الشرطة عدم إبلاغ ذوي فتيحة قاصرين بامر اعتقالهم، وقالت الأثيوبيون يعيشون في عائلات سن والوالدين فيها أعلى من ٥٥ عاما. وأظهر بحث نُشر في العام ٢٠١١ أن ٥٣٪ من المشغلين الإسرائيليين يرفضون تشغيل أثيوبيين، وذلك من دون علاقة بمؤهلاتهم، كذلك تبين أن ٧٠٪ من المشغلين يمتنعون عن ترقية الأثيوبيين الذين يعملون لديهم. كذلك أظهر بحث أجري في العام ٢٠١٢ أن العاملين الأثيوبيين يربحون ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ أقل من العاملين العرب، لأن الكثيرين منهم يعملون داخل مجتمعهم الصغير. وتشير أحدث المعطيات إلى أن حوالي ٥٠٪ من الجنود الأثيوبيين دخلوا إلى السجن أثناء فترة خدمتهم العسكرية. ونسبة الانتحار بين الأثيوبيين أعلى بعشر مرات من النسبة العامة في إسرائيل، وفقا لتقرير جرى تقديمه للكنيست في نهاية العام ٢٠١١.

أن يدرك الجميع أنه توجد ضائقة لدينا ويجب حلها بعد عشرات السنين من انعدام المساواة والعنصرية». وقال ناشط آخر يدعى سبيناو ملكو، إنه «خضنا في الماضي نضالات انتهت من دون نتيجة، ونحن ملزمون هذه المرة بالاستمرار وعدم التوقف حتى يصحو المجتمع والسياسيون. والوضع الحالي لا يمكن أن يستمر».

ورغم أن أبناء الطائفة الأثيوبية يعانون من تمييز ومعاملة عنصرية منذ تهجيرهم إلى إسرائيل، إلا أن السبب المباشر للاحتجاجات الحالية هو نشر شريط مصور، مطلع الأسبوع الماضي، يظهر فيه شرطيان يعتديان على جندي أثيوبي من دون سبب واضح.

ونقلت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، يوم السبت الماضي، عن ضباط شرطة قولهم إن الشرطة لم تستعد بالشكل المناسب لمواجهة عدد المتظاهرين في القدس ولا لحزهم وإصرارهم، واعترف الضباط بأن مباحث الشرطة لم تجمع معلومات حول هذه المظاهرة رغم أنه جرى الإعداد لها بشكل علني في شبكات التواصل الاجتماعي.

قيادة شابة جديدة

ذكرت وسائل إعلام أن الشرطة تستعد لمواجهة مظاهرات أخرى للأثيوبيين، وأن إحدى نتائج المظاهرة في القدس أن المفتش العام للشرطة، يوحنان دانيئو، قرر تسريع عمل طاقم خاص جرى تشكيله من أجل التحقيق في اتهامات الأثيوبيين للشرطة. لكنه شد على امتداح أداء أفراد الشرطة الذي شاركوا في تفريق المظاهرة، وفي الوقت نفسه أعلن عن قراره بأنه في حال تبين أن الشرطيين اعتديا على الجندي الأثيوبي بدون سبب وجيه فإنه سستم إقالتهما، لكن صحيفة «هأرتس» نقلت، أول من أمس، عن مصادر في دائرة الناطق بلسان الشرطة قولهم إنهم لا يعرفون شيئا عن هذا الأمر.

وكتب دانيئو في رسالة إلى أفراد الشرطة أنه «بودي أن أحيي جميع أفراد ومقاتلي شرطة إسرائيل وأن أشد على أيديهم، ولن أسمح لحالة منطرفة كهذه أن تمس بالجهاز كله». وتطرق إلى المظاهرة قائلا إن «الشرطة لن تسمح بحرق القانون والنظام».

وكان المتظاهرون في القدس قد وجهوا انتقادات لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لأنه لم يعقب على حادث اعتداء الشرطيين على الجندي الأثيوبي، إلا بعد أن تحولت المظاهرة في القدس إلى مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين، رغم أن نشر الشريط المصور تم في مطلع الأسبوع.

وفي أعقاب مظاهرة الأثيوبيين في تل أبيب، أعلن نتنياهو أنه يعترم عقد اجتماع بمشاركة مندوبين عن الطائفة الأثيوبية ووزارات الأمن الداخلي والرفاه الاجتماعي والداخلية ومركز الحكم المحلي والمفتش العام للشرطة، كذلك أعلن نتنياهو أنه سيلتقي بالجندي الذي اعتدى عليه الشرطيان.

وقالت «يديعوت أحرونوت» إن شبكات التواصل ومنديات الأثيوبيين في الانترنت مليئة بقصص المتظاهرين، وبينها أن أفراد شرطة أثيوبيين من وحدة «يسام» الخاصة رفضوا استخدامهم كشرطيين متخفين في المظاهرة، وعن جنود شاركوا في المظاهرة وهم يرتدون زيهم العسكري رغم أن الضباط المسؤولين عنهم منعهوم من القيام بذلك.

وانتقد النشطاء الأثيوبيون الشبان نشطاء أكبر منهم سنا، بعد أن عبروا عن استعادهم، خلال لقاء مع دانيئو، للتعاون مع السلطات والشرطة من أجل منع تنظيم المظاهرة، تحسبا من حدوث أعمال عنف خلالها. ونظم النشطاء الشبان المظاهرة في القدس من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

وذكرت «يديعوت أحرونوت»، أمس الأحد، أن احتجاجات الأثيوبيين الحالية مختلفة عن احتجاجاتهم في الماضي، لأنه يقودها الآن أبناء الجيل الشاب. وأضافت الصحيفة أن قادة الاحتجاجات السابقة «خرجوا إلى التقاعد، وحل مكانهم «أولاد فيسبوك وتويتر وواتس أب».

وتتميز القيادة الجديدة للطائفة الأثيوبية بأن غالبيتها العظمى من مواليد إسرائيل ومن خريجي جهاز التعليم الإسرائيلي. ومن بين أبرز هؤلاء النشطاء القياديان ماني ياسمو من مدينة أشكلون وعنيل بوغلا من بلدة كريات غات، ولفتت الصحيفة إلى أن «من يرى هذين الاثنين يدرك أنه ولى عهد القيادة القديمة، التي تحدثت العبرية بصعوبة وواجهت صعوبة في

تفجر غضب دفين خلال مظاهرات اليهود الأثيوبيين في تل أبيب، أول من أمس الأحد، وفي القدس يوم الخميس الماضي.

وقبل ستة شهور تقريبا، نظم نشطاء سياسيون واجتماعيون من الطائفة الأثيوبية مظاهرة مشابهة، في بلدة كريات ملاخي الجنوبية، لكن لم تتخلها مظاهر غضب كالتي برزت في المظاهرة الأخيرة.

وامتدت المظاهرة الصاخبة التي نظمها الأثيوبيون في تل أبيب ضد عنف الشرطة وعنصريتها إلى ساعة متأخرة من ليلة الأحد - الاثنين الماضية، ووقعت خلالها مواجهات بين المتظاهرين وأفراد الشرطة في محيط بلدية تل أبيب، وأسفرت عن إصابة ٦٨ شخصا على الأقل، بينهم ٢٣ شرطيا، واعتقال ٤٣ متظاهرا. وأغلق المتظاهرون شوارع مركزية في تل أبيب وحاولوا اقتحام مبنى البلدية. وسعت الشرطة إلى تفريقهم مستخدمة القنابل الصوتية وقنابل الغاز المسيل للدموع واستخدمت خراطيم المياه والخلاعة، فيما رد المتظاهرون بإلقاء حجارة وألواح خشبية وزجاجات باتجاه قوات الشرطة.

وخلافا لمظاهرة الأثيوبيين في القدس، يوم الخميس الماضي، فقد شاركت في مظاهرة تل أبيب جهات من خارج الطائفة الأثيوبية، تضامنا مع الطائفة التي تتعرض لتمييز ومعاملة عنصرية من جانب الشرطة وكافة مؤسسات الدولة.

واعتبر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مقبلا على المظاهرة أنه «يوجد مكان لاستيضاح ادعاءات المتظاهرين، لكن لا مكان لأعمال عنف وشغب كهذه»، فيما قال المفتش العام للشرطة، يوحنان دانيئو، إن «هؤلاء مجموعة صغيرة من المتظاهرين ولا تخدم نضال الأثيوبيين. وهذا ليس احتجاجا شرعيا في دولة ديمقراطية».

ونقلت وسائل إعلام عن متظاهرين قولهم إن نضالهم بدأ كاحتجاج على تعامل الشرطة مع المواطنين من أصول أثيوبية واتسع ليصبح احتجاجا على التمييز ضدهم في كافة مجالات الحياة، وهو ليس نضالا جيدا، وإنما خرج إلى النور والشارع بقوة متجددة وحسبا. ويشار إلى أن الغالبية العظمى من المتظاهرين هم شبان تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ - ٣٠ عاما، وحملوا لافتات كتب عليها «لم أختار أن أولد أسود، لكن هذا حق» و«منذ متى اللون هو جريمة؟» وكفى لعنف الشرطة». وكانت مظاهرة الخميس الماضي قد بدأت قبالة مقر الشرطة الإسرائيلية في شمال القدس، وجرى خلالها إغلاق الشارع رقم واحد داخل المدينة، وسد الطريق أمام القطار البلدي لعدة دقائق أيضا. وتذعرت الشرطة الإسرائيلية بإغلاق الشارع لتطالب المتظاهرين بالتراجع وإنهاء المظاهرة. لكن المتظاهرين رفضوا الانصياع لأوامر الشرطة، التي أخذت تستخدم وسائل تفريق المظاهرات في محاولة لتفريق المتظاهرين بالقوة.

إلا أن المتظاهرين، ويبدو أن الشرطة لم تتوقع ذلك، انتقلوا إلى الظاهر من مقر الإقامة الرسمي للكنيسة الغربية، وبالقرب من مقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة، حيث اندلعت مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين، وهو مشهد غير مألوف في هذا المكان. ورفض المتظاهرون التفرقة لساعات معدودة، شهدت إلقاء حجارة وزجاجات لاذقة في وجه رجال الشرطة، التي هاجم أفرادها وخيلاتها المتظاهرين. وأسفرت هذه المواجهات عن إصابة ١٧ متظاهرا، نقل بعضهم إلى المستشفى للعلاج، واعتقال خمسة أو ستة متظاهرين. وقالت الشرطة إن اثنين من أفرادها أصيبا بجروح طفيفة.

وهف المتظاهرون في القدس، الذين لف بعضهم نفسه بالعلم الإسرائيلي، بشعارات احتجاجية بينها «شرطة عنصرية» ورفقا لافتات كتب عليها «كفى للعنصرية» وكفى للعنف البوليسي». ورفق أحد المتظاهرين لافتة في وجه رجال الشرطة وكتب عليها كلمة «غستابو»، في إشارة إلى الشرطة السرية للنظام النازي. وقال متظاهرون إن «لون البشرة ليس بطاقة هوية، لكن الشرطة عنصرية»، وأن الشرطة تعتبر «الأسود مجرما»، وأعلنوا أنه إذا استمر التعامل العنصري مع أبناء الطائفة فإن شبانها لن يذهبوا إلى الجيش.

وعبر نشطاء في الطائفة الأثيوبية عن رضاهم من نتائج المظاهرة في القدس، وقال أحدهم لموقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، إنه «ليس جيدا أنه كان هناك عنف وجرحي من كلا الطرفين، لكن ينبغي

معطيات عامة حول اليهود الأثيوبيين

اليهود الأثيوبيين يعيشون في عائلات سن والوالدين فيها أعلى من ٥٥ عاما. وأظهر بحث نُشر في العام ٢٠١١ أن ٥٣٪ من المشغلين الإسرائيليين يرفضون تشغيل أثيوبيين، وذلك من دون علاقة بمؤهلاتهم، كذلك تبين أن ٧٠٪ من المشغلين يمتنعون عن ترقية الأثيوبيين الذين يعملون لديهم. كذلك أظهر بحث أجري في العام ٢٠١٢ أن العاملين الأثيوبيين يربحون ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ أقل من العاملين العرب، لأن الكثيرين منهم يعملون داخل مجتمعهم الصغير. وتشير أحدث المعطيات إلى أن حوالي ٥٠٪ من الجنود الأثيوبيين دخلوا إلى السجن أثناء فترة خدمتهم العسكرية.

ونسبة الانتحار بين الأثيوبيين أعلى بعشر مرات من النسبة العامة في إسرائيل، وفقا لتقرير جرى تقديمه للكنيست في نهاية العام ٢٠١١.

بينما هذه النسبة هي ٨٢٪ في مجمل جهاز التعليم العبري. لكن نصف الأثيوبيين الذين تقدموا لامتحانات الجبروت استحقوا الحصول على شهادة الجبروت، فيما النسبة العامة في جهاز التعليم العبري هي ٦٢٪. ويشار إلى نسبة التلاميذ الأثيوبيين الذين يتسربون من المدارس الرسمية هي ٥٣٪ بينما النسبة العامة في جهاز التعليم العبري هي ٤٥٪. ومعطيات التسرب هذه لا تشمل المدارس الدينية الخاصة.

ومعدل الفقر في المجتمع الأثيوبي أعلى منه في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وتشير المعطيات إلى أن قرابة ٧٠٪ من الأولاد، دون سن ١٨ عاما، هم من عائلات تعيش تحت خط الفقر. كذلك فإن نسبة الطلاق مرتفعة في المجتمع الأثيوبي، و١٨٪ من الأولاد يعيشون في عائلات أحادية الوالدين، وربع الأولاد يعيشون في عائلات مكونة من أكثر من ستة أنفرا، كما أن نصف أبناء الشبيبة

بلغ عدد السكان من أصل أثيوبي في إسرائيل ١٣٥ ألف في نهاية العام ٢٠١٣، وفقا لمعطيات نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في نهاية العام الماضي. ٨٥ ألف بينهم ولدوا في أثيوبيا و٤٩ ألف ولدوا في إسرائيل. وتسكن غالبية الأثيوبيين في منطقتي وسط إسرائيل وجنوبها (٢٤٪).

٨٨٪ من الأثيوبيين متزوجون من أثيوبيات، ومعدل سن الزواج في هذا المجتمع ٢٩٣ سنة بين الرجال و٢٩٦ سنة بين النساء، وهو أعلى من معدل الزواج بين اليهود في إسرائيل. وتنجب المرأة الأثيوبية ٢٫٨ طفل بينما هذه النسبة ترتفع إلى ٣ أطفال بين اليهود عموما في إسرائيل. ويتعلم ٥١٫٣٪ من التلاميذ الأثيوبيين في مدارس تابعة لجهاز التعليم الحكومي - الديني، و٤٥٫٣٪ في جهاز التعليم الحكومي. وتقدم ٨٨٪ من التلاميذ الذي أنهوا الصف الثاني عشر إلى امتحانات الجبروت (التوجيهي)،

الإسرائيلية مرشحين أثيوبيين لكنهم لم يتنخبوا. وهناك عدد من المنظمات في المجتمع الأثيوبي في إسرائيل وتنشط في عدة مجالات، وإبرها المنظمات التالية: الرابطة الإسرائيلية من أجل يهود أثيوبيا، وهي منظمة اجتماعية تنشط في مواضيع متنوعة، وانبثقت عن الرابطة الأميركية من أجل يهود أثيوبيا، التي نشطت منذ العام ١٩٦٩ وحتى العام ١٩٩٣.

منظمة «فيدل»: تأسست في العام ١٩٩٦ وتنشط في مجال التربية والتعليم والاندماج الاجتماعي لأبناء الشبيبة الأثيوبيين بواسطة المدارس. وتقوم المنظمة بتفعيل مراكز للشبيبة في أنحاء البلاد وبرنامج جماهيرية للأهالي. منظمة «تصعد معا»: تأسست في العام ٢٠٠٦ وتنشط

في مجال التقدم في المجالين القيادي والعمل. منظمة «تكا»: تأسست في العام ١٩٩٩ وهي منظمة قانونية تعمل في المجال الحقوقي لصالح المجتمع الأثيوبي.

محلون عسكريون يحذرون من مغبة انجرار إسرائيل للحرب في سورية!

«تأكيدات بعد الغارات الجوية الأخيرة التي نُسبت لإسرائيل أن لا أحد معني باندلاع «حرب لبنان الثالثة»»



(إبها)

جندي إسرائيلي يراقب المشهد من هضبة الجولان السورية المحتلة.

جاءت كي تحبط محاولة أخرى من جانب حزب الله لنقل عتاد من سورية إلى لبنان تحت غطاء السحب الكثيفة التي رافقت المنطقة في الأيام الأخيرة.

وتابع فيشمان أنه «يحظر الاستخفاف بنقل قذائف صاروخية وصواريخ من سورية إلى لبنان». لكنه اعتبر أن «الغارات الجوية الجراحية هذه تتقزم أمام قطار الأسلحة الفرنسية – السعودية التي يتم ضخها إلى الجيش اللبناني في هذه الأيام، وفي وضع النهار وبدون عائق. ويبدو الحديث مليارات دولار، وغايته إعادة تسليح الجيش اللبناني من أجل لجم الإسلاميين ومنع دخولهم إلى لبنان».

وأوضح فيشمان أن ما يزعمه في تسليح الجيش اللبناني، هو أنه لا شك لدى أحد في إسرائيل في أن هذا السلاح الفرنسي المتطور سيخدم في نهاية المطاف حزب الله الذي يتعاون بشكل وثيق مع الجيش اللبناني. فأين التناسبية إذن وتزويد السلاح الفرنسي هو أخطر بكثير بالنسبة لناء، من الصواريخ التي تنقل من سورية إلى حزب الله في لبنان.

وقميا يتعلق بالغاتات في القلمون، رأى فيشمان أنها ستضعف الجيش السوري وحزب الله في وقت يتوقع فيه تصاعد القتال في هذه المنطقة، مع اقتراب فصل الصيف، وتكثيف التنظيمين الجهاديين المتشددين «جبهة النصرة» و«داعش» من تواجدهما في المناطق المحيطة بدمشق. وخلص المحلل إلى التساؤل: «من بين كل هذه الأطراف، لمن بالضبط توجد لإسرائيل مصلحة في تعزيز قوته أو إضعافه؟»

الحزب، في كانون الثاني الماضي، وأسفر ذلك عن مقتل جنديين إسرائيليين.

الغارات تضعف النظام السوري
أمام التنظيمات الجهادية المتشددة
انتقد المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، بشكل مبطن، الغارات في سورية، وكتب أنه «في كل مرة ينسبون فيها إلى سلاح الجو مهاجمة منشآت للجيش السوري، يُعتبر ذلك كأنه يساعد تنظيمات المعارضة المركزية لنظام (الرئيس السوري بشار) الأسد، وهما جبهة النصرة وداعش. ويبدو هذا بمثابة اعتقاد مفند لكن هذه هي المعادلة القائمة».
وأضاف فيشمان أنه على الرغم من أن كلا جانبي الصراع في سورية عدوان لإسرائيل، إلا أنه ينبغي أن يكون هناك سبب غير مألوف من حيث خطورته، ويشكل خطرا مباشرا على المصالح الإسرائيلية، من أجل أن تقدم على خطوة عسكرية كأنها قد تعود بالفائدة على الإسلاميين في سورية».
وحذر فيشمان من عواقب غارات كهذه، وكتب أنه «قبل الخروج بأهزازج الفرح بنجاح الغارات الغامضة في سورية، والتي نُسبت لإسرائيل أخيرا، يجدر أن نتذكر أنه قبل عدة عقود أيضا شوهد فرح مشابه هنا عندما هاجم الجيش الإسرائيلي أهدافا سورية في لبنان لأسباب أمنية مبررة، وجزئا إلى التدخل في حرب أملية لا علاقة لنا بها ورتطنا طوال ١٨ عاما في الوحل اللبناني».
ورأى فيشمان أن «الفرضية المعقولة هي أن الغارة الأخيرة

وارتفعت في الأونة الأخيرة وتيرة التهديدات والتحذيرات التي يطلقها قادة الجيش الإسرائيلي والمسؤولون الأمنيون ضد حزب الله، وكان آخرها تهديدات أطلقها قائد سلاح الجو، أمير إيشل، خلال مقابلة مع القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، وقال فيها إن لبنان سيتعرض لضربات شديدة أكثر بكثير من تلك التي تعرض لها خلال حرب لبنان الثانية قبل تسع سنوات، في حال نشوب حرب أخرى بين إسرائيل وحزب الله. وحذر إيشل المدنيين اللبنانيين من أنه لا يجدر بهم التواجد في منطقة يخبئ حزب الله فيها صواريخ لأن منطقة كهذه، ورغم أنها منطقة سكنية، ستعتبر «قاعدة عسكرية».

وكان مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، نسيم بن شيطريت، بعث برسالة إلى وزير الخارجية، أفيغдор ليبيرمان، في منتصف نيسان الماضي، قال فيها إن قضية تسليح حزب الله هي الأكثر إلحاحا وخطورة بالنسبة لإسرائيل. ويأتي ذلك في الوقت الذي تشير فيه التقديرات إلى تراجع إمكانية شن هجوم إسرائيلي منفرد ضد المنشآت النووية في إيران بعد تفاهات هذه الأخيرة مع الدول الكبرى.

وكتب المحلل العسكري في صحيفة «هارتس»، «عاموس هارئيل، أن «تهديد صواريخ حزب الله عاد ليجتل مكانته كتحذر أمني رقم واحد بالنسبة لإسرائيل».

وعلى خلفية الغارة الإسرائيلية في سورية والتقارير التي تحدثت عن قصف قافلة تنقل أسلحة إلى حزب الله في لبنان، أشار هارئيل إلى أن بحوزة حزب الله قرابة ١٠٠ ألف صاروخ، يغطي مداها كل الأراضي الإسرائيلية، ولذلك فإنه إذا كان بحوزته مئة صاروخ أكثر أو أقل، فإن هذه ليست المشكلة وأن هذا الأمر لا يشكل دافعا لنش هجوم جوي ضد قوافل نقل أسلحة.

وأضاف هارئيل أن المشكلة تكمن في نوعية الصواريخ وكونها تخرق التوازن بين حزب الله وإسرائيل، إذ أن أمين عام الحزب، حسن نصر الله، يهدد بقصف منشآت عسكرية ومدنية في إسرائيل في حال استهدفت الأخيرة منشآت لبنانية هامة. ومن أجل تحقيق هذا التهديد، يحتاج الحزب إلى صواريخ دقيقة في إصابة الأهداف الإستراتيجية، بمعنى أن تكون قادرة على السقوط على مقربة عشرات الأمتار من أهدافها وليس في موقع يبعد كيلومترا عن هذه الأهداف.

وأشار هارئيل أيضا إلى أن نقل الأسلحة في التوقيت الحالي مرتبط بضعف النظام السوري خصوصا أمام هجمات تنظيمات مثل «داعش» و«جبهة النصرة»، التي استولت في الفترة الأخيرة على مواقع عديدة داخل البلاد وعند حدودها. وفيما يتعلق باحتمالات إقدام حزب الله على شن هجوم ردا على الغارات الأخيرة، فإنه في إسرائيل يصعب تقدير ذلك، لأن الحزب لم يرد على معظم الغارات الإسرائيلية في السنوات الماضية، لكنه رد بهجوم في مزارع شبعا على الغارة التي استهدفت جنزرا لإيرانيا وستة مقاتلين من

وأضاف يعلون، في اعتراف مبطن بالغارات في سورية، أن إيران وحزب الله «يعيان الخطوط الحمراء التي وضعتها إسرائيل والتي لا توجد أية نية لديها في المساومة عليها؛ لن نسمح بنقل أسلحة نوعية إلى المنظمات الإرهابية، وعلى رأسها حزب الله، وسنعترف كيف نصل إلى هذه الأسلحة ومرسليها في أي زمان ومكان. ولن نسمح لإيران وحزب الله بإقامة بنية تحتية إرهابية عند حدودنا مع سورية، وسنعرف كيف نضع يدنا على كل من يهدد مواطني إسرائيل على طول الحدود وحتى أبعد من ذلك».

«لا أحد يريد حرب لبنان ثالثة»

اعتبر المحلل العسكري في موقع «والله» الإلكتروني، أمير بوحبوط، أن أقوال يعلون «ليست موجهة إلى حزب الله وحماس، اللذين يبذلان جهودا هائلة من أجل حيازة صواريخ دقيقة (في إصابة الأهداف)، وإنما هي موجهة أيضا إلى التنظيمات المسلحة في الأراضي السورية، التي قد تصحو في دحم الأيام وتوجه سلاحها ضد إسرائيل».
وأشار بوحبوط إلى أن يعلون يعتبر أن هناك حاجة دائمة لميمنة «الخطوط الحمراء» الإسرائيلية «لكي لا يتمكن العدو من تطوير استخفاف بها». وأضاف أنه عندما كان يعلون يتولى رئاسة هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، كان يتحدث عن سياسة «العصا والجزرة»، معتبرا أن إسرائيل استخدمت العصا. في نهاية الأسبوع الماضي، قبيل نقل صواريخ «سكاه» إلى حزب الله.

وتابع بوحبوط أن الغارة في نهاية الأسبوع الماضي لها هدف آخر وهو «رؤية كيفية رد فعل العدو على هذا الهجوم»، لافتا إلى أن «عملية (عسكرية إسرائيلية) واحدة زائدة من شأنها جر الأطراف إلى حرب إقليمية، تكون بدايتها واضحة ومعروفة، ولكن لا أحد بإمكانه أن يعرف متى وأين ستنتهي».

بدوره، رأى المحلل العسكري في موقع nrg الإلكتروني العبري، عمير رابابورت، أن نفي إسرائيل شن الغارة الأخيرة، كان يهدف «زما إلى خفض ارتفاع السنة الهيب المشتعلة»، وشدد على أنه يصعب معرفة ما إذا كان هذا هجوما نفذته تنظيمات تحارب ضد النظام السوري.

وأضاف أن «الأمر الواضح هو... أن أي خطأ يرتكبه أحد الأطراف في تحليل نوايا وخطوات الجانب الأخر بإمكانه أن يقود إلى تدهور عارم وسريع جدا، رغم أن لا أحد من الأطراف معني بحرب لبنان الثالثة في الصيف القريب».

هدف الغارات هو الصواريخ التي تخرق التوازن

تنظر إسرائيل إلى تسليح حزب الله على أنه القضية الأكثر إلحاحا والتحدّي الأخطر أمامها، كما إنه بناء على تجربة السنوات الأخيرة، بات من الصعب توقع رد فعل حزب الله على غارات كهذه، بحسب المحللين.

تعلن إسرائيل باستمرار، من خلال قيادتها السياسية والعسكرية، أنها تمتنع عن التدخل في الحرب الأهلية الدائرة في سورية. وبرغم ذلك، فإنها حين وآخر تشن غارات في عمق الأراضي السورية، ضد قواعد للجيش السوري أو مواقع أو قاذفات سيارات، وتبتر ذلك، بصورة غير مباشرة، بأن أهداف الغارات هي صواريخ متطورة تُنقل أو سيتم نقلها إلى حزب الله في لبنان.

واتبعت إسرائيل سياسة عدم الاعتراف بهذه الغارات. لكن في أحيان نادرة تعلن أن لا علاقة لها بهذه الغارة أو تلك. وحدث ذلك الأسبوع الماضي، في أعقاب تقرير لقناة الجزيرة القطرية، قالت فيه إن طائرات «يعتقد أنها إسرائيلية» أغارت على موقع منصات صواريخ في منطقة القلمون، الواقعة شمالي دمشق والقريبة من الحدود السورية - اللبنانية، وأنه سقط في هذه الغارة قتلى وجرحى.

إلا أن مصدرًا أمنيا إسرائيليا قال إن إسرائيل لم تنفذ هذه الغارة، وإنما هي جزء من المعارك الدائرة بين «جبهة النصرة» وبين حزب الله والجيش السوري. وبحسب هذا المصدر فإن إسرائيل ليست معنية بالتدخل في المعارك، التي تصاعدت مؤخرا في هذه المنطقة بين الأطراف المتصارعة في سورية. ورفض الناطق العسكري الإسرائيلي التعليق، وقال «إننا لا ننتظر إلى تقارير إعلامية أجنبية». وجاءت هذه الغارة في وقت أخذت تسخن فيه الجبهة الإسرائيلية - السورية. فقبل ساعات من هذه الغارة، قصفت طائرة من دون طيار إسرائيلية موقعا عند خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وأعلن الجيش الإسرائيلي أن الهدف الذي جرى قصفه عبارة عن خلية مؤلفة من أربعة أشخاص، حاولت زرع عبوة ناسفة. وأضاف أن ثلاثة قتلوا فيما الرابع أصيب، ولم يتم رصد ه بغادر المكان، ما يعني أنه ربما قتل هو أيضا.

وتطرق رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إلى هذه العملية قائلا إن «أي محاولة للاعتداء على جنودنا و مواطنينا ستواجه ردا حازما أسوة بعملية الجيش التي أحبطت بدها محاولة لتنفيذ عملية إرهابية. أشيد بيقظة جنود الجيش الإسرائيلي التي أدت إلى القيام بعمل سريع ودقيق».

وقبل ذلك بيومين، قال تقرير لقناة الجزيرة أيضا، إنه جرى قصف مواقع تابعة للجيش السوري وحزب الله في منطقة القلمون، ولم ترد أنباء عن سائر بشرية. ولم تعقب إسرائيل على ذلك، لا بالتأييد ولا بالنفي، خلافا لنفي الغارة التالية. ورغم سياسة التعقيم التي تفرضها إسرائيل على غاراتها في سورية، إلا إنها تعلن دائما أنها ستفعل كل ما بوسعها من أجل منع نقل أسلحة «كاسرة للتوازن» إلى حزب الله. وفي هذا السياق قال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، إن «إيران مستمرة في محاولة تسليح حزب الله في هذه الأيام أيضا، وتتعلق إلى تزويد المنظمة الإرهابية اللبنانية بسلاح متطور ودقيق. كما يتطلع أفراد الحرس الثوري الإيراني وحزب الله إلى تنفيذ ذلك بكل الطرق وبواسطة كل المسارات».

أثرياء يهود يخصصون أموالاً ضخمة لدفنها على انتخابات الحزبين الأميركيين الداخلية!

«تشلدون إدلسون بات الممول الأكبر للحزب الجمهوري ويتدخل في تفاصيل خطاب مرشحيه* حايمم سابان يستعد لدعم هيلاري كلينتون

ومن دون حدود *اليهود يشكلون ١٨ ٪ من إجمالي المصوتين في الولايات المتحدة لكنهم ٦ ٪ من نواب المجلسين وتأثيرهم أكبر*

على صناديق الاقتراع، وجاهر عدد من القادة اليهود بعدم رضاهم من ذلك التصريح. كما أن الرئيس أوباما انتقد نتنياهو علنا. وهدد بأن تفحص الولايات المتحدة من جديد علاقاتها الدبلوماسية الاستراتيجية مع إسرائيل. وترى الصحيفة أن النظرة إلى إسرائيل تقسم الأميركيين اليهود بين خيار الانتماء للهوية الأمريكية، وبين هويتهم اليهودية، فمن جهة يعبر الحزب الديمقراطي أكثر عن مفاهم التعددية، ومن جهة أخرى فإن الحزب الديمقراطي يظهر تمسكا أكبر بدعم السياسة الإسرائيلية، خاصة بعد تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١.

وحسب المحاكم (الرابي) ريك جايكوبس، الذي يرأس اتحاد ٩٠٠ كنيس اليهود الاصلاحيين، فإنه إذا ما أدى الخلاف بين حكومة إسرائيل البيت الأبيض إلى شرخ بين اليهود، فإن اليهود الليبراليين سيدأون بالابتعاد عن إسرائيل.

وكان تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة الصهيونية ويرأسه المستشار السابق للرئيس الأميركي دينيس روس، قد حذر من أن أي أزمة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قد تضع المجتمع اليهودي (في الولايات المتحدة) في وضعية إشكالية. «فهو أميركا يشعرون بارتياح في الفترة التي يكون فيها التقاء مصالح بين إدارتهم والحكومة الإسرائيلية، بما يشمل هذا القيم الأخلاقية والديمقراطية التي تتبناها الدولتان، لكن حينما تتراجع إحدى ركائز معادلة العلاقات هذه، فإن اليهود يشعرون أنفسهم كمن يقعون بين المطرقة والسندان، وبين الإخلاص الكلي لوطنهم- الولايات المتحدة، وبين اهتمامهم بالمجتمع اليهودي الشقيق في إسرائيل».

وحسب «المعهد» فإن لدى المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة، كما في المجتمعات اليهودية في أوروبا، تنام كبير للشعور بالانغراب عن إسرائيل، على خلفية تعامل إسرائيل مع مسألة «دولة يهودية وديمقراطية»، وعدم انفتاح إسرائيل على تيارات مختلفة في اليهودية، وسياسة التمييز تجاه الأقلية العربية في إسرائيل». ويتابع التقرير أن التقارير الصادرة في الولايات المتحدة والتي تنتقد إسرائيل، كتلك التي ادعت المس بالمصالح الأميركية الحيوية، مثل الاتهامات بشأن عمليات تجسس إسرائيلية على أراضي الولايات المتحدة، «تثير لدى مجموعات من المجتمع اليهودي تخوفات من أن يؤدي الأمر إلى نشوء مظاهر عداء في المجتمع الأميركي ضد اليهود».

شراء «نيوزويك» عدة مرات من عائلة غراهام، كما حاول شراء «واشنطن بوست»، وكل مرّة كان يواجه برفض. ولا يابه سابان بالخسائر التي كان سيتكبدها، جراء شراء الصحف، كونها لا تحقق أرباحا كمشروع اقتصادي مستقل، وقال إنه لربما أن تلك الخسائر ستكون أقل من حجم التبرعات التي ندفعها للكثير من الجهات، بينما إذا ما اشترينا صحيفة كهذه أو تلك فقد نتوقف عن تقديم التبرعات. غير أن الاثنين يخطئان في الرأي إزاء الدولة الفلسطينية، فحاييم سابان يؤيد قيامها، ويقول «إن الامتناع عن قيام دولة فلسطينية، سيبقي على الوضع القائم حاليا، وقد يضع إسرائيل في عزلة، وتصيح دولة منبوذة، وقيام دولة فلسطينية أمر ضروري لبقاء إسرائيل دولة ديمقراطية ويهودية». في المقابل يقول إدلسون «إن التوراة لم تذكر شيئا عن الديمقراطية، والتوراة تتحدث عن الأذوة والأمور الجيدة، ولكنها لا تتحدث عن دولة إسرائيل ديمقراطية، فكيف من الممكن أن تكون دولتان، في الوقت الذي يعلم فيه الفلسطينيون أبناءهم أن اليهود هم أخطا الخنازير والقرود، والفلسطينيون يعتبر الإرهاب بالنسبة لهم استراتيجية وليس تكتيكا».

أصوات اليهود قد تشهد تحولات

يبلغ عدد أبناء الديانة اليهودية الأميركيين نحو ٥.7٥ مليون نسمة، وهم يشكلون أقل من ٢٪ من الناخبين الأميركيين (١٨٪). ولكن من أصل ٥٣٣ عضوا في مجلسي الكونغرس والشيوخ والأميركيين، هناك ٣٣ نائبا يهوديا. عدا النواب الموالين لإسرائيل كليا. وتقول سلسلة من التقارير الإسرائيلية والأميركية إن ما يزيد عن ٧٠٪ من الأميركيان اليهود يصوتون لتقليدا للحزب الديمقراطي، وتوجهاتهم سلمية ومؤيدة لحل الصراع على أساس الدولتين.

إلا أن مجلة «إيكونوميست» الاقتصادية نشرت في الأيام الأخيرة تقريرا يشير إلى احتمال أن يكون تراجع في نسبة تأييد اليهود للحزب الديمقراطي، على ضوء ما وصفته المجلة «العلاقة العدائية» بين الرئيس الأميركي باراك أوباما وبينامين نتنياهو. وتقول إن الأميركيين اليهود اعتادوا منذ انتخابات العام ١٩٧٢، على منح أغليبتهم المطلقة للحزب الديمقراطي، باستثناء الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٨٠، حينما لم يدعموا جيمي كارتر لولاية رئاسية ثانية.

وحسب التقرير، فإن الأميركيين اليهود شعروا بضيق، وهم يسمعون نتنياهو يحذر من تدفق العرب في إسرائيل

المحتلة.

ويقول هوفشطاين إن الانتخابات الأميركية تستنزف كميات خيالية من المال، وهذه ظاهرة تستفحل من انتخابات إلى أخرى، إلا أن الدستور وسلسلة من القوانين تنجح في لجم تأثير المال، ولذا فإن ٩٥ مليون دولار التي دفعها إدلسون ليفينفرتش، ومعها عشرات الملايين الأخرى التي دفعها لمرشحين آخرين من الحزب الجمهوري، لم تات بالنفع الكبير لإدلسون. ويغارن هوفشطاين بين ما هو قائم في الولايات المتحدة الأميركية، وبين الوضع القائم في إسرائيل، إذ يقول إن إدلسون ينتج في فرض إرادته على شخصيات دوائر القرار في إسرائيل، وحتى أنه ضغط لحل الحكومة، كي لا يقر الكنيست القانون الذي كان من شأنه أن يفرض قيودا على صحيفته المجانية واسعة الانتشار «يسرائيل هيوم». وأشار أيضا إلى أن إدلسون ينجح بالتعاون مع نتنياهو في إحداث شرخ داخل المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية.

تنسيق بين سابان وإدلسون

وكي لا يكون هناك انطباع وكان سابان وإدلسون متنازعا في ما بينهما، تشير إلى أنه تربطهما علاقات وثيقة وهما متفان على ضرورة السيطرة على وسائل الإعلام الأميركية المركزية كي تكون موالية لإسرائيل. ففي ندوة عقدت في واشنطن خريف العام الماضي ٢٠١٤، أعلنتا أنها فُكرا في شراء صحف أميركية، يفصانها بـ «اليسارية» لإسكات انتقاداتها لإسرائيل. وقال سابان، «لنني وشلدون (إدلسون) كان علينا شراء صحيفة واشنطن بوست، وخسارة أنني لم أعلم من قبل أنها معروضة للبيع (وقد بيعت بمئة مليون دولار للأمريكي جوزيف بوزس). إن بوزس سرق الصحيفة عمليا، فما دفعه كان بمثابة قرش». قرش»، فقاطعه إدلسون قائلا «لربما يا سابان علينا نحن الاثنين أن نشترى نيويورك تايمز»، فرد سابان قائلا «صدقت حاولت عدة مرات فعل ذلك، إلا أن الأمر لم ينجح، فتلك صحيفة تملكها عائلة».

وقال إدلسون «إن المال يقدم الإجابات على كل شيء، علينا أن نعرض على كثير من قيمة الصحيفة (نيويورك تايمز)، وفيما إذا رفضت العائلة، فإن اصحاب الأسهم الآخرين، من خارج العائلة، سيرغبون في الحصول على المال، وبإمكانهم مقاضاة العائلة لجباياها على البيع». وجاهر سابان بأنه يبحث منذ مدة عن صحيفة أميركية لها تأثير على الرأي العام الأميركي كي يشتريها، وقال إنه حاول

الصفحة مع إيران».

أما شلدون إدلسون، المعروف بعنصريته ضد العرب والفلسطينيين، وهو صاحب واحدة من أضخم شبكات مرهانات القمار في الولايات المتحدة وخارجها، فقد صرف في الانتخابات الداخلية في الحزب الجمهوري في العالم ٢٠١٢، أكثر من ٩٥ مليون دولار، على المرشح المتطرف في عدائه للعرب، نيوت غينغريتش، إلا أن الأخير خسّر الانتخابات الداخلية في حزبه. ثم دعم إدلسون المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية، ميت رومني، وحسب الكثير من التقارير فإنه دعم الجمهوريين بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، من أجل إسقاط أوباما عن الحكم.

ويواجه إدلسون في السنوات الأخيرة محاكمة في الولايات المتحدة، رفعتها ضده من كان حتى العام ٢٠١٠ المدير العام لشركة القمار التي يملكها، إذ يدعي المشتكى أن إدلسون فصله من العمل بعد اعتراضه على التعامل مع من يتم تعريفه في الولايات المتحدة على أنه أحد رعاة المافيا الصينية. وفي القضية تفاصيل كثيرة تربط إدلسون بعالم الإجرام بحسب التصلب اليميني.

ويقول إدلسون في تصريحات أقتبسها صحيفة «هارتس»، إنه لن يدعم هذه المرّة أي مرشح، لمجرد أنه يطلق التصريحات التي يريدها، بل سيدعم كليا ومن دون أية حدود مالية، المرشح الجمهوري الأوفر حظا بالفوز بالرئاسة الأميركية، وأضعا شروط

التصلب اليميني. ويقول الكاتب أفنير هوفشطاين في مقال له في «هارتس»، إن هذا المشهد يعني أن المعركة الانتخابية الأميركية ستكون إلى مدى كبير واقعة من خلف الكواليس وتحت سيطرة المتبرعين المناصرين لإسرائيل. وفي هذا ما يوحي بعلاقة رأس المال بالحكم، وبالذئب يركون الدمي المتحركة في الولايات المتحدة، ولكن في نفس الوقت فإن المتبرعين يأخذون في حساباتهم الدولة الصغيرة في الشرق الأوسط (إسرائيل)، وبهذا يتدخلون عميقا في السياسة الأميركية. وليس فقط من خلال دعم المرشحين، بل أيضا من خلال السيطرة على وسائل إعلام ويشير هوفشطاين إلى أن إدلسون مسيطر عمليا على الانتخابات الداخلية في الحزب الجمهوري، واقتبس الكاتب موقع الانترنت الأميركي بوليستيكوه، الذي قال إن إدلسون أرغم المرشح كريس كريستي، في أونة الأخيرة، على الاعتذار لاستخدام عبارة «المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية»، بدلا من استخدام «يهودا والسلامرة» بقصد الضفة الغربية

للتذكير: تقرير «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» حول ميزات الجهاز القضائي في المناطق المحتلة:

نظام حكم واحد ـ منظومتا قوانين وجهازان قضائيان!

أصدرت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» في نهاية ٢٠١٤ تقريراً جديداً تحت عنوان «نظام حكم واحد- جهازان قضائيان: منظومة القوانين الإسرائيلية في الضفة الغربية»، عرضت من خلاله ميزات الجهاز القضائي في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وعملية إنشاء وتنمية نظام قضائي رسمي مماسس لجهازى قضاء وقانون منفصلين على أسس إثنية قومية - جهاز قضائي مدني للمستوطنين الإسرائيليين وجهاز عسكري للفلسطينيين.

وييسر التقرير كيف تم، عبر عملية تدريجية امتدت على أربعة عقود، لإحلال وتطبيق جهاز القضاء الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية، ما أدى إلى نشوء تمييز منهجي مركز في التشريعات وقرارات المحاكم ويؤثر على كل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية الخاضعين لجهاز قضائي عسكري مسح منذ العام ١٩٦٧.

ويؤكد المحلل الذي يجريه التقرير أن الحديث لا يجري عن تمييز عيني أو تقني، أو عن قرارات عينية فقط، بل عن جهاز يبلور ويكرس التمييز الفمأسس بواسطة التشريعات ومؤسسات الحكم، ويؤثر بشكل مباشر وحتمي على الفلسطينيين في كافة مجالات الحياة، التي يخص النقرار بعضاً منها مثل: التمييز في المجال الجنائي وفي مجال التخطيط والبناء وفي مجال الحريات الأساسية، مثل حرية الحركة وحرية التعبير وقوانين السير وغيرها.

ويستعرض التقرير الوضع القانوني في ظل الحكم الإسرائيلي على الضفة الغربية ويبين كيف نشأت، خلال عقود من الحكم العسكري "المؤقت"، منظومتان قانونيتان وقضائيتان منفصلتان ومختلفتان تميزان بين المجموعتين السكانييتين اللتين تعيشان في المنطقة ذاتها: مواطنون إسرائيليون وسكان فلسطينيون.

ولا يقتصر هذا الفصل القانوني على القضايا الأمنية، الجنائية أو حتى تلك النابعة من المواطنة فحسب، بل يمس مختلف وجميع جوانب الحياة ومجالاتها. فعبر سلسلة طويلة من الأوامر، التعديلات القانونية والأحكام القضائية، نشأ وضع يخضع فيه المواطنون الإسرائيليون لجهاز القضاء الإسرائيلي وتسري عليهم منظومة القوانين الإسرائيلية، بكل ما تضمنه من الحقوق، على الرغم من عدم تواجدهم (سكنهم) في نطاق المنطقة السيادة التابعة لدولة إسرائيل.

وثمة أجزاء من القانون الإسرائيلي تسري في المناطق المحتلة على «يهود مستحقين وفق قانون العودة» رغم أنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين.

وبهذا، كان للمحكمة العليا الإسرائيلية دور مركزي في إقرار وترسيخ هذا الفصل بين جهازي القضاء في الضفة الغربية، وذلك من خلال تعاملها مع المستوطنات اليهودية بوصفها «جزرا إسرائيلية» في تلك المنطقة، فضلا عن تطبيقها قوانين الأساس التي تحدد حقوق الإنسان الأساسية على الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق الفلسطينية مقابل امتناعها عن البث في السؤال عما إذا كانت هذه القوانين تسري، أيضا، على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية أم لا.

وفي المقابل، يخضع السكان الفلسطينيين للقانون العسكري، أي - للأوامر العسكرية التي يصدرها الجنرال (الحاكم العسكري) منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، فضلا عن القوانين الأردنية التي كانت سارية قبل الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة.

وبوجه عام، فإن القوانين التي تسري على الفلسطينيين هي أكثر تشددا بكثير جدا. فخلفا للمواطنين الإسرائيليين، تتم محاكمة الفلسطيني بموجب القانون العسكري وفي محاكم عسكرية، حتى لو ارتكب مخالفة سير أو سرق خلبا من المحانو!

ويؤكد التقرير أن الحكم العسكري في الضفة الغربية ينتهك أحكام القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان في مجالات استعرضها التقرير وفي مجالات أخرى، حتى إذا تم النظر إلى الموضوع بعزل عن وجود جهازين قضائيين، بما يترتب على ذلك من تمييز صارخ، فعلى سبيل المثال، فقترات الاعتقال المتّعبة بخصوص الفلسطينيين لا تتلاءم مع المعيار الدولي، حتى من دون مقارنة تلك الضمة السارية على الإسرائيليين القاطنين في الأراضي المحتلة، وعلى هذا النسق، فإن غياب التخطيط للقرى الفلسطينية ومنع التطوير الفلسطيني في منطقة ج يشكها، بحد ذاتها، واجبات إسرائيل المفروضة عليها وفق القانون الدولي، حتى إذا تجاهلنا التطوير المتسارع في المستوطنات.

ويشير التقرير إلى أن بعض الانتهاكات التي يطرئ إليها ويستجدها كانت ستحصل، على ما يبدو، حتى لو كان الفلسطينيين والإسرائيليون يخضعون لجهاز قضائي واحد، تحت نظام الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. غير

أن التمييز الفمأسس الذي يصفه التقرير يعقّق انتهاك حقوق الفلسطينيين ويريدّه حدة، وهو يشكّل في بعض الحالات السبب الرئيسي وراء التمييز إلى جانب ذلك، يشكل النظام القضائي المزدوج والمتميّز -في حد ذاته، انتهاكا للقانون الدولي، إذ أن مجرد وجوده يتناقض مع مبادئ القضاء المعاصر الأساسية، ويشكّل انتهاكا فظا للمساواة وكرامة الإنسان، كقيمتين أخلاقيتين وكمبادئ قضائيتين.

وعلى معيد القانون الجنائي، يبيّن التقرير الفروقات الجلية بين الجهازين القضائيين وإسقاطاتها الجسيمة على الحقوق الأساسية؛ فهوية المشتبه به أو المتهم هي التي تقرّر ماهية القانون الذي يسري على حالته ويطبّق عليه وهوية الجهة القضائية التي تملك صلاحية البثّ قضائياّ في مسألته. فالفلسطيني من سكان الضفة الذي يرتكب مخالفة يحاكم دائما بموجب القانون الأمني / العسكري أمام إحدى المحاكم العسكرية، بينما المستوطنون الإسرائيليون في الضفة، الذين يمكن من الناحية المبدئية محاكمتهم وفق التشريعات العسكرية، يحاكمون على أرض الواقع أمام المحاكم المدنية في إسرائيل، فقط. وفيما يتعلق بالتنظيم والبناء أظهر التقرير أنه بينما يتمتع الإسرائيليون بتمثيل جدي لمصالحهم في لجان التنظيم والبناء ويشاركون، شراكة تامة، في إجراءات التخطيط والتنظيم الخاصة بهم، لا يحظى الفلسطينيون بأي تمثيل في هيئات التنظيم والبناء المكلفة بشؤونهم ولا يمتلكون أية قدرة على التأثير في كل ما يتعلق بوضع وإعداد الخرائط الهيكلية لبلداتهم، والتي تتولى وضعها وتنفيذها مؤسسات يشغلها إسرائيليون فقط. وتتمتع غالبية المستوطنات في الضفة الغربية بخرائط هيكلية مفصلة ومحدثة نتيج توسعها باستمرار وإصدار تراخيص البناء اللازمة، بينما تعاني برامج البناء في القرى الفلسطينية -الخاضعة لمسؤولية الإدارة المدنية - من تعقيدات عديدة وحادة، جراء تعجيد الوضع التخطيطي كما كان عليه قبل أكثر من أربعة عقود.

وتتميز سياسة تطبيق القانون في مجال مخالفات البناء وهدم البيوت بالشدّة والصرامة تجاه السكان الفلسطينيين، بينما لا يتم تنفيذ أية إجراءات لتطبيق القوانين في عشرات عديدة من المستوطنات والبلدّ الاستيطانية، كما أن معدلات تنفيذ أوامر الهدم هي أعلى بكثير في الجانب الفلسطيني. وفي إطار سياسة الفصل في جهاز القضاء بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية، يتم الفصل أيضا بين منظومتي تطبيق قوانين السير والمواصلات.

وتضمن التقرير تعقيبا من وزارة العدل الإسرائيلية على ما ورد فيه، ولم تنف الوزارة الحقائق التي تضمنها التقرير، لكنها علنتها بـ«الدوافع الأمنية»!

البدء بتطبيق «القانون الجنائي الإسرائيلي» في الضفة الغربية، ابتداء من مطلع حزيران القريب

إجراء عسكري يبغي تجميل صورة الاحتلال من خلال إحدى أذرعه المركزية!

كتب سليم سلامة:

تمثل خطوة إسرائيل بشأن تطبيق قانونها الجنائي في الضفة الغربية، في أعين المراقبين والمتابعين الفلسطينيين، ما يمكن وصفه بأنه "نغز" يحاول المعنويون، في أوساط الشعب الفلسطيني خصوصا، تفكيكه وسبر أغواره، دوافعه ومراميهِ، وسط جو عام من التشكيك والمخاوف؛ تشكيك في النوايا الحقيقية من وراء هذه الخطوة ومخاوف من أن تشكل خطوة تأسيسية نحو ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل.

أما المخاوف فواضح مبعثها ولا يحتاج إلى فائض شرح وتفسير، وأما في التشكيك، فأبرز ما يمكن الإشارة إليه هو محاولات إسرائيل الرسمية تصوير خطوتها هذه وكأنها تقصد جعل الاحتلال "أكثر تنورا وعدلا"، بمعنى أنها تُدخل تعديلات وتغييرات يبدو، ظاهريا، وكأن غايتها هي التخفيف من وطأة الاحتلال ومن عسفه، في الميدان القضائي على وجه التخصيص والتحديد، بينما هي ـ في ما تحت القشور ـ لا تعدو كونها تعديلات وتغييرات شكلية صورية لا تُسمن ولا تغني عن جو ع، لا تقدم ولا تؤخر.

الخطوة التي نتحدث عنها هنا هي الأمر العسكري الذي أصدره ووقع عليه قائد المنطقة العسكرية الوسطى، الجنرال نيتسان ألون، يوم ٢٤ آذار الأخير، قبل ساعات قليلة فقط من إنهائه مهام منصبه هذا، والقاضي بتطبيق "مبادئ القانون الجنائي الإسرائيلي (تعديل رقم ٣٩) على الفلسطينيين المحاكمين في الضفة الغربية".

وفي معرض تحليل هذا الأمر العسكري الجديد، الذي سيصبح ساري المفعول ابتداء من مطلع حزيران القادم، قالت النيابة العسكرية العامة إنه يرمي إلى "تنظيم القانون الساري في المناطق"، مضافة أن "طواقم مختصة تنكب على فحص الموضوع خلال العقد الأخير وقد أنجزت ترتيبات شاملة لصالح تطبيق مبادئ القانون الجنائي الإسرائيلي على الفلسطينيين المحاكمين في المناطق".

ونقلت بعض وسائل الإعلام في إسرائيل أن موظفين حكوميين في وزارة العدل الإسرائيلية أبدوا خشية من "أن يتم اعتبار الأمر العسكري خطوة نحو الضم" (ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل)، غير أن "مسألة حماية حقوق المتهمين ومسألة الوضوح القضائي رجحتا الكفة باتجاه اعتماده!" ورغم التأكيد على أن "الأمر العسكري الجديد يأتي لتنظيم وقونة ما كان قد تم تبنيه فعليا من جوانب عديدة من هذا التعديل (تعديل رقم ٣٩)، من خلال قرارات حكم صادرة عن المحاكم في المناطق"، إلا أن الواقع هو أن الفجوات بين الوضع في إسرائيل وتظهره في الضفة الغربية لا تزال واسعة وعميقة جدا، في كل ما يتعلق بالقانون الجنائي، إجراءاته وأحكامه. وهذا، تحديدا، هو مبعث القلق، التشكيك والمخاوف لدى الهيئات والجهات الفلسطينية المتابعة لهذا الشأن.

"منظومتا قوانين وجهازان قضائيان"!

لمحاولة فهم ما يتصل بهذا الأمر العسكري الجديد، مضمونه، دلالاته وأبعاده، ينبغي أولا تكوين صورة عن الوضع القضائي القائم في الضفة الغربية في المجال الجنائي، من حيث البنية المؤسساتية ومن حيث النصوص واللوائح القانونية المعمّدة لديه.

فطور احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، في العام ١٩٦٧، ووضعها تحت الحكم العسكري وإنشاء مؤسساته، بما فيها المحاكم العسكرية، تم فرض القانون العسكري على السكان الفلسطينيين ومنحت هذه المحاكم صلاحيات النظر والبثّ في شؤون السكان المحليين من خلال "أمر التعليمات الأمنية (منطقة الضفة الغربية)، للعام ١٩٦٧"، وهو الذي جرى تعديله لاحقا ثم دمجهُ وتوحيده مع أوامر عسكرية أخرى في إطار "أمر التعليمات الأمنية". وضمن هذه البنية العسكرية، تجري محاكمة الفلسطينيين في المحاكم العسكرية بموجب "التشريعات الأمنية"، والتي هي عبارة عن خليط مركب من "نظمة الطوارئ" الانتدابية (البريطانية) والقانون الجنائي الأردني والأوامر العسكرية التي يصدرها القائد العسكري (قائد المنطقة العسكرية في الجيش الإسرائيلي) لسن قوانين خاصة في الأراضي المحتلة، وقد بلغت هذه ١٧٥١ أمرا عسكريا منذ احتلال الضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧.

ورغم ما يبدو، ظاهريا، من أن القانون العسكري ("التشريعات الأمنية") يسري على الضفة الغربية كوحدة إقليمية، بمعنى أنه يسري على جميع السكان في هذه المنطقة، بمن فيهم اليهود من المستوطنين الإسرائيليين، إلا أن الحقيقة في الواقع مختلفة تماما. إذ أن ثمة فصلا كليا وتاما بين جهازي قضاء جنائيين مختلفين - واحد (عسكري) للفلسطينيين سكان الضفة الغربية وآخر (مدني) / في داخل إسرائيل) لليهود المستوطنين. ومن هنا، فإن "القضاء الجنائي" الإسرائيلي هو قضاءان اثنان، في الواقع: القضاء الجنائي الرسمي في الدولة والمعتمد، إجمالا، لمقاضاة كل السكان/ المواطنين الموجودين ضمن حدود الدولة وفي داخل مناطق نفوذها، ويوزايه في المقابل القضاء الجنائي العسكري ("التشريع الأمني") المعتمد في الضفة الغربية لمقاضاة فلسطينيين فيها فقط، دون غيرهم من السكان في المنطقة.

وهذا الواقع، كان قد عرضه تفصيليا تقرير خاص أصدرته "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" في تشرين الأول الأخير (٢٠١٤) بعنوان «نظام حكم واحد- منظومتا قوانين وجهازان قضائيان»، وبين الفروقات الجلية بين الجهازين القضائيين في المجال الجنائي وإسقاطاتها الجسيمة على الحقوق الأساسية؛ إذ أن هوية المشتبه به أو المتهم هي التي تقرّر ماهية القانون الذي يسري على حالته ويطبّق عليه وهوية الجهة القضائية التي تملك صلاحية محاكمته والبثّ القضائي في مسألته. فالفلسطيني من سكان الضفة التي يرتكب مخالفة يحاكم دائما بموجب القانون الأمني / العسكري أمام إحدى المحاكم العسكرية، بينما المستوطنون الإسرائيليون في الضفة، الذين يمكن من الناحية المبدئية محاكمتهم وفق التشريعات العسكرية، يحاكمون على أرض الواقع أمام المحاكم المدنية في إسرائيل، فقط.

تعديل ... غير معذل!

التعديل (رقم ٣٩) الذي يأتي الأمر العسكري الجديد (الذي يشكل، كما قلنا، إجراء تشريعيًا في منظومة وهيكلية الحكم العسكري المؤسساتية -الوظائفية في الضفة الغربية) لتطبيقه في مجال القضاء الجنائي في الضفة الغربية هو التعديل الأهم الذي أدخل على نصوص القانون الجنائي الإسرائيلي، وذلك في العام ١٩٩٤. وهو التعديل الذي أعاد صياغة وتوضيح بعض التعريفات الأساسية في القانون الجنائي، عموما، وخاصة تعريف أركان (مقومات) المخالفة الجنائية، ومنها ركن التفكير الجنائي، الركن النفسي (المعنوي)، الإهمال، «محاولة (ارتكاب) المخالفة»، تعريف أدوار الضالعين



الاحتلال: قوننة «اللاقانوني».

في عمل جنائي، المنفذ، المرخص / الحاض (على التنفيذ) والمساعد (في التنفيذ)، إلى جانب عدد من الحجج الدفاعية المختلفة التي تعفي من أية مسؤولية جنائية، من بينها: القاصر دون سن ١٢ سنة، عدم سلامة العقل (الجنون)، فقد السيطرة، الحاجة، الضرورة، المبرر، أمور تافهة والخطأ في فهم الأخطاء.

ولئن كانت النيابة العسكرية قد أشارت إلى أن طواقم مهنية مختصة قد عكفت، خلال العقد الأخير، على إعداد هذا "الانتقال" وتهيئته ما يلزم لتحقيقه - كما ورد أعلاه - فقد تبين أن استغراق الأمر هذه الفترة الزمنية الطويلة جدا، نسبيا، مرهبة معارضة "جهاز الأمن العام" (الشاباك)، وخاصة معارضته شمل الدعاية المسماة "إبداء الأسم" والندم" بين الحجج الدفاعية التي تعفي من أية مسؤولية جنائية، كما أشرنا آنفا، فضلا عن معارضته شمل التعريفات الجديدة التي وضعها "تعديل رقم ٣٩" المذكور لكل من "الحاض" و"المساعد" (على تنفيذ الجريمة)، وذلك بزعم أن "هذه التعريفات لا تتماشى مع سمات ومميزات الخلايا الإبراهيمية في الضفة الغربية"!

وفضلا عن استثناء دفاع "إبداء الأسف والندم"، استثنى من "التعديل" الذي سيطبق على الضفة الغربية، أيضا، البند الذي يحدد العقوبة على مخالفة "المساعدة" (في تنفيذ مخالفة ما) بمقدار نصف العقوبة المفروضة على المخالفين المتكررة واعتماداتهم اليومية على المواطنين الفلسطينيين على القانون الجنائي الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ والمعروف باسم "تعديل شاي درومي"، ويعني هذا التعديل من أية مسؤولية جنائية أي شخص يقوم بـ"عمل ما تستدعيه حاجة فورية" (وهو عمل يعتبر جنائيا، بالتعريف، وفق القانون!) ولغرض "صدّ شخص يتحتم منزلنا سكنيا، مصلحة اقتصادية أو مرزعة مسيحية، بمتكلمها هو أو سواه".

ويمثل استثناء "تعديل درومي" هذا من منصوص الأمر العسكري الجديد تركيزا فظا لفراق جوهرى وشاسع آخر بين منظومتي القوانين والجهازين القضائيين المعمول بهما، في إسرائيل وفي الضفة الغربية، إذ يكرس عدم شمله حرمان السكان الفلسطينيين من مقهم الأساس في التصدي لزعرنات المستوطنين المتكررة واعتماداتهم اليومية على المواطنين الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم المختلفة، من بيوت ومزروعات وحقول وأشجار وغيرها، دون أن يقفوا (الفلسطينيون) تحت طائلة المساءلات القانونية والمحاكمات الجنائية!

وعليه، فبالنظر إلى هذه العناصر المذكورة هنا، مجتمعة (وسواها، أيضا، مما سنأتي عليه لاحقا) يبدو ادعاء النيابة العامة العسكرية بأن هذا الأمر العسكري الجديد "من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف العقوبات المفروضة على السكان (الفلسطينيين)، مقارنة بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين العسكرية المعمول بها"، مجرد زعم خال من أية بشري وليس ثمة ما يسندُه في الواقع، إذ هو لا يحل أي تغيير جدي وحقيقي في جوهر "التشريعات الأمنية" (الأوامر العسكرية) المفروضة على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية ولا في عمل المحاكم العسكرية وجوهر ممارستها في مجال القضاء الجنائي.

وهذا هو، تحديدا، مكنم "الإغراء" بشأن دوافع هذا الأمر العسكري الجديد، نواياه وغاياته، وهو مرادف مواقف التشكيك والتخوف حياله، كما سبق تبيانها، وتضجح مواقف التشكيك والتخوف هذه أكثر منطقية (ومشروعية) لدى النظر، أيضا، إلى حقيقة أساسية، جوهرية وهامة للغاية، تتمثل في أن هذا الأمر العسكري الجديد، بشأن تطبيق «القانون الجنائي الإسرائيلي» في الضفة الغربية، لا يتضمن أي تعديل أو تغيير في أحكام القانون الجنائي، المعمول به في الضفة الغربية طبقا للتشريعات الأمنية (الأوامر العسكرية) السابقة، وخاصة ما يتعلق بجملة من المخالفات الجنائية المنصوص عليها في تلك التشريعات، فضلا عن تعريفات هذه المخالفات وتحديد أركانها، وكذلك العقوبات المحددة لها. بمعنى، أن «تطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي في الضفة الغربية» لا يؤدي إلى شطب هذه المخالفات وإلغائها (أي، التوقف عن مجرد اعتبارها مخالفات جنائية)، كما لن يؤدي إلى أي تعديل أو تغيير في تعريف هذه المخالفات وتحديد أركانها، ولا إلى تغيير (تقليص) العقوبات المفروضة جرائها.

ويبدو الحديث هنا عن أنشطة، أعمال، سلوكيات وممارسات لا تعتبر مخالفات جنائية في داخل إسرائيل وليست جزءا من «لائحة المخالفات

المنتظر

البدء بتطبيق «القانون الجنائي الإسرائيلي» في الضفة الغربية، ابتداء من مطلع حزيران القريب

إجراء عسكري يبغي تجميل صورة الاحتلال من خلال إحدى أذرعه المركزية!



(أفب)

الجنائية» المنصوص عليها في قانون العقوبات (القانون الجنائي) الإسرائيلي المطبق على الإسرائيليين، بينما هي كذلك طبقا للتشريعات الأمنية (الأوامر العسكرية) المطبقة على الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتشمل هذه جملة من المخالفات الجنائية المترتبة والمناتية عن، مثلا، مجرد العضوية في تنظيمات سياسية مختلفة أو مجرد المشاركة في تظاهرات أو مسيرات. ومن بين الأوامر العسكرية التي وضعت تشريها جنائيا في الضفة الغربية، على سبيل المثال، أمر يحذد ويعرّف مخالفة جنائية عنوانها «التحريض»، وتشمل هذه المخالفة الجنائية أية محاولة للتأثير على الرأي العام «على نحو قد يمس بسلامة الجمهور أو بالنظام العام»؛ ويحدد الأمر العسكري عقوبة السجن الفعلي عشر سنوات على هذه المخالفة، التي تمثل - نظريا وعمليا - نسفا كليا لحق الإنسان الأساس في التعبير عن رأيه! وهو ما حصل غير مرة في المحاكم العسكرية. وكذلك الحال، أيضا، بالنسبة إلى مخالفة رشق الحجارة ومخالفة الاعتداء على جندي (وهو في القانون العسكري اعتداء أكثر خطورة من مجرد الاعتداء العادي)، خرق منع التجول وغيرها - وهي مخالفات تبلغ عقوبتها خمس سنوات أو أكثر من السجن الفعلي.

ولا يغيّر الأمر العسكري الجديد، أيضا، من واقع الفوارق الكبيرة في العقوبات على المخالفة الجنائية ذاتها (المنطقة في إسرائيل وفي الضفة الغربية)، إذ يتعرض الفلسطيني إلى عقوبات أشد وأقسى بكثير من تلك التي يتعرض لها المواطن في إسرائيل جراء ارتكاب المخالفة الجنائية ذاتها، ومن هذه، مثلا: عقوبة الحد الأقصى على مخالفة القتل في إسرائيل هي السجن الفعلي لمدة ٢٠ عاما، بينما في الضفة الغربية هي السجن المؤبد، ويحدد القانون الإسرائيلي عقوبة السجن لمدة سنتين على مخالفة الاعتداء وعقوبة السجن ثلاث سنوات على مخالفة الاعتداء الذي يتسبب بضرر جدي، أما في القانون العسكري، فالعقوبة على مخالفة الاعتداء هي السجن خمس سنوات، بينما العقوبة على اعتداء يتسبب بضرر جدي هي السجن سبع سنوات. وأما الاعتداء على جندي، فهي مخالفة تبلغ عقوبتها السجن لمدة عشر سنوات، والعقوبة التي تفرض على إسرائيلي في المناطق الفلسطينية جراء ارتكابه مخالفة حيازة السلاح بدون ترخيص هي السجن سبع سنوات، وعلى حمل السلاح - عشر سنوات، وعلى ارتكاب السلاح بدون إذن وتخويل - خمس عشرة سنة. أما عقوبة الفلسطيني الذي يدان بإحدى هذه المخالفات، فتصل، طبقا للقانون العسكري، إلى السجن المؤبد.

إجراء تجميلي لجهاز احتلالي!

يتضح، إذن، أن هذا التشريع العسكري الجديد، في جوهره، لا يتعدى كونه محاولة للتغطية على واقع احتلالي، ثأري، قمعِي واضطهادي يمارسه ويكرسه «جهاز القضاء العسكري، بوصفه أحد الأذرع الأساسية التي تستخدمها إسرائيل في منظومتها الاحتلالية في الضفة الغربية، في سعيها الدائم إلى الإبقاء على هذا الاحتلال وتكريسه.

والواقع، أن هذا المسعى العام يتضمّن، أيضا، محاولات متواصلة يقوم بها «الجهاز القضائي» وقادته (العسكريون، بطبيعة الحال) على الدوام ويبدلون في إظهارها جهودا كبيرة لإقناع شعوب العالم وقادته بأن هذا الجهاز ومؤسساته (المحاكم العسكرية) يحفظ حقوق المتهمين الفلسطينيين ويصون حقهم، الأساس، في إجراءات قضائية ومحاكمات موضوعية، نزيهة وعادلة!

غير أن التعممق في مضمون هذا الأمر العسكري الجديد وفي قراءة ما يتضمنه من أحكام، بل ما لا يتضمنه أساسا، لا يدع أي مجال للشك في أنه يندرج ضمن هذه المحاولات المتواصلة المشار إليها، على الرغم من بعض التعديلات والتغييرات التي يُدخّلها على الوضع القائم في مجال «القضاء الجنائي» في الضفة الغربية. فهي تعديلات وتغييرات تنطوي على جانب - غير كبير - من الأهمية، لكنها - في القضايا الجوهرية والمحصلة العامة - لا تزيد عن كونها رتوشة تجميلية يبتغى لها ومنها تقديم صورة «إنسانية، ديمقراطية، نزيهة» لهذا «الاحتلال المتنوّز»، ليس إلا. ذلك أن المسألة المفصلية والجوهرية هي حقيقة أن الفلسطينيين في الضفة الغربية سيظلون خاضعين للحكم العسكري ويمثلون أمام أذرعه المختلفة، ومنها هنا «جهاز القضاء» بمؤسساته، التي هي محاكم عسكرية، وبمنظومة قوانينه، التي هي أوامر عسكرية!

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdrop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 – 2 – 2966201

فاكس: 00970 - 2 – 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي